

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وثيقة المناقشة رقم (٣)

تعلق

باضراب المعلمين الرسميين
ومشكلة التعليم

في لبنان

بيروت في ١٩٦٩/٦/٢

تتناول هذه الوثيقة قسامين :

يتضمن القسم الاول آراء ومقترحات رئيس لجنة
التصميم العام النيابية حول موضوع اضراب المعلمين
الرسميين . وقد استنتجت هذه الآراء ، في معظمها ،
من الندوة التي عقدتها رئاسة لجنة التصميم العام
النيابية في ١٥ / ٥ / ١٩٦٩ بحضور مختلف ممثلي
الهيئات النسائية والفكرية والتعليمية في لبنان .

أما القسم الثاني فانه يحتوي المحضر
الكامل للندوة التي عقدت لهذه الغاية في قاعة
الاجتماعات الكبرى في المجلس النيابي .

القسم الاول

الآراء والمقترحات

حول

موضوع اضراب المعلمين

الرسميين ومشكلة التعليم

في لبنان

في بلد توالت عليه دفعات عديدة من الامواج البشرية فعملت على تكوين شعب تأثره في طبيعته وفي نشوئه المتتابع ، بعوامل التقارب في الجنس والعرق والعنصر ، والتراكم في العصور والاجيال ، والتوازي والتقارب بين الديانات والمذاهب الطائفية ، وجعلت من هذا الشعب مجموعات بشرية تتطور وتتحوّل وتتفاعل في بيئة جغرافية قوامها جيوب من الطبيعة مستقلة من شأنها عزل المجموعات السكانية عن بعضها والمحافظة على سماتها وتقوية خصائصها المميزة ، في بلد عمل فيه الاجنبي تحت شعار " فرق تسد " فاورث الشعب عيوباً وعاهات كثيرة وحرمه من الكثير من حسنات الامم ومن فضائلها ،

في بلد تتسم مؤسساته السياسية بالبدائية والقدم والجمود والتأخر ، وتوثر في عقلية حكامه روح السيطرة التي تسود عقلية الحكام في الاراضي المحتلة ، وتكون بنياته الاجتماعية خالية على الصعيد الوطني من النفحة الوطنية ،

في بلد حيث التجهيز الاقتصادي فيه هو تجهيز بدائي يخلو في معظم عناصره من البنيات الاساسية ، وحيث القوانين والمبادئ التي يقوم عليها التنظيم الاقتصادي هي قوانين بالية ومتأخرة عن مثيلاتها بعشرات السنين ، وحيث الموارد الاقتصادية فيه هي ، في طبيعتها ، موارد متقلبة وغير ثابتة ،

في بلد حيث تعقد الامال ، بالدرجة الاولى ، على اليقظة الوطنية وحيث يكمن الامل الوحيد لثروة البلاد في العنصر البشري ، وحيث تقم اسس هذه الثروة على المادة الدماغية وعلى تبادل المعرفة .

ان بلدا كهذا هو : اما سجين لمدرسته
او انه ينمو ويكبر بمدرسته

فالمدرسة مهمتها شفاء كيان الامة وخلق المواطنين الصالحين وانشاء طاقة للتنمية
الثروة الوطنية ، تنطلق من المعرفة الفعالة .

* ان بلدا كهذا هو اما اسير لمدرسته او انه ينمو ويكبر بمدرسته *
تحت هذا الشعار نعالج مشكلة اضراب المعلمين الرسميين بصورة خاصة ومشكلة التعليم
في لبنان بصورة عامة . ونحلل ، ايضا ، من الزاوية ذاتها ، النمو غير المنتظم للمدارس
الابتدائية ونحاول ، بقدر الامكان ، تقييمها .

من خلال هذه الزاوية ندرس ، كذلك ، قدرة هذه الجماعات المرتجلة من
المعلمين على الوقوف في وجه المشاكل والمعضلات التي تخلقها تطورات العصر .
لكن الوقائع والارقام تبرز ظاهرات مذهلة وتفرض علينا الاختيار في اتخاذ
المواقف .

وفي هذه الحالة يتوجب :

اما التضحية برغبات المعلمين وادعائهم او التضحية بمستقبل الامة .
والخيار يكون بعبارة اخرى بين حلين :
اما انقاذ مستقبل الاجيال الطالعة وتأسيس امة ووضعها في مستوى التقدم
والتطور .

او المحافظة على اطارات التعليم المتسمة بعدم الكفاة والعاملة على افساد
المواطنة وعلى اضمحلالها والمؤدية ، بالتالي ، الى تفهم مستوى الامة والى ترديه وهذا ما
يمهد لانفجارات يصعب التكهن بنتائجها .

ان الحكمة لا تتساهل امام قرار خطير كهذا . فهي تقضي بالمحافظة على حياة
الامة ، اولا وبشؤون المعلمين المرتجلين ، ثانيا . فالامة المفقودة لا يمكن انقاذها . لكن
المعلمين المرتجلين يمكن استبدالهم واعادة تقييمهم وتدريبهم وتأهيلهم للعمل في مختلف
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

ولنجروا مرة اخرى بالقول ان الافضية في الخيار يجب ان توجه للمصلحة العليا
للبلاد بالنسبة لمصالح المجموعات التي تكوّن الامة . لنخلق دائرة لتوجيه وتدريب المعلمين
على مهن تتناسب مع موهلاتهم النفسية والعلمية ولنلحقهم بالمهام والنشاطات المفيدة لهبلنم
والمنقذة للبلاد .

ولنجروء بالقول ، كذلك ، ان قضية الغدائين هي نتيجة غير مباشرة لشؤون

المدرسة .

لهذه الاسباب يصعب علي ان اوافق مع السلطات المختصة على طريقة معالجتها
الجزئية والهامشية لقضايا المعلمين . واتمنى على هذه السلطات ان تستفيد من الفرصة لتتناول
موضوع التعليم في صميمه وفي اجماله لتحقيق الآمال التي تعقدها البلاد حول تعليم المواطنين
في تأهيلهم وتنشيتهم وتنشئة الوطنية الصحيحة .

في هذا الجو المشحون بالتهديدات وبالاضرابات وجدت لجنة التصميم العام
النيابية من واجبها ان تهتم باضراب المعلمين الرسميين . فقررت ان تدعو لندوة جمعت فيها
رجال السياسة والادارة المسؤولين واركاز المنظمات النسائية التي تمثل ابناؤ الامة من الجيل
الطالع وبعض ممثلي الهيئات الفكرية والتعليمية في البلاد . فعقدت الندوة بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٦٩
في قاعة الاجتماعات الكبرى في المجلس النيابي ووضع محضر تضمن ، بالحرف ، ما ادلى به
المشركون من آراء قيمة وسديدة حول موضوع اضراب المعلمين وحول مشكلة التعليم في لبنان .
ونظرا لاهمية هذا المحضر والافكار البناءة والمعلومات المهمة التي احتواها فقد خصص لـه
القسم الثاني من وثيقة المناقشة هذه .

وقد رغبت لجنة التصميم العام النيابية في عقد الندوة وفي وضع وثيقة المناقشة
التي تترتب عنها ان تؤكد الامور التالية :

آ - ان اضراب المعلمين الرسميين له من الاهمية ما يوجب على كافة السلطات
والهيئات البحث في شؤونه وفي مخاطره وفي ابعاده وفي النتائج الآنية والمقبلة التي يمكن
ان تترتب عنه .

ب - ان المجلس النيابي صاحب السلطان الاعلى في البلاد لا يمكنه ، بموجب
المبادئ التي اعتمدها في سياسته التشريعية ، ان يتجاهل هذه الواقعة الخطيرة الموضحة
لمعالم الهوة التي تبعد القاعدة عن القمة وعليه ، بالتالي ، ان يتحمل مسؤولية انشاء

مبدأ المشاركة لاجراء التفارب والتفاهم بين القاعدة الشعبية والقمة المسؤولة عن قيادة الامة .

ج - ان وثيقة المناقشة هذه تسمح ، لاعضاء لجنة التصميم العام النيابية ومختلف رؤساء واعضاء اللجان النيابية ، بالتعرف الى موضوع الاضراب وموضوع التعليم برمتيه بشكل واضح توطئة لبحثهما بحثا مشبعا وناجحا وكاملا في احدى الجلسات التي سيعقددها المجلس النيابي خصيصا لهذا الغرض .

د - تمهيدا لاحداث مبدأ المشاركة ولانشاء البنيات والاجهزة اللازمة لتطبيقه على مختلف المستويات ، عمدت رئاسة لجنة التصميم العام النيابية الى دعوة بعض الهيئات الرسمية والشعبية للاستماع الى آرائها والى مقترحاتها. فلبت هذه الهيئات الدعوة واسمعت رغباتها بكل صراحة الى المسؤولين اسهاما منها في ايضاح معالم المشكلة وفسي استبيان الطرق والاساليب التي تساعد في حلها . وهذا ما يؤكد ، مرة اخرى ، عنم الهيئات الشعبية على المشاركة في المسؤولية العامة وما يدفعنا ، بالوقت نفسه ، الى توجيه الشكر الى من ساهم من هذه الهيئات في الندوة وفي وضع هذه الوثيقة .

* * *
* *
*

ثانياً : المشاركة ومشاكل التعليم

اننا لا نجد في هذه الازمات الا عوارض ومظاهر للمرض ولا نرى من خلال هذه العوارض الا الوسائل التي ينتظر من استعمالها كل الخير . اننا لا نرى في تواتر هذه الازمات وتكاثرها الا واقعا لنضج البلاد ورغبة المواطنين الصادقة في اخراج الامة من السياسة الفوضوية البدائية وادخالها في نطاق السياسة التي تنتهج في سيرها العلم والتقنية التي تنقل البلاد من مرحلة التجارب والتردد والريبة وعدم الاستقرار الى مرحلة الترقب والتطلع والاستدراك والتخطيط الخير والعمل الفعال والمثمر والمفيد للامة بمختلف عناصرها .

لذلك يتوجب علينا ان لا نجزع وان لا يفرغ صبرنا من اضراب المعلمين . فهذا الاضراب ، كما قلنا في محاولتنا الاولى لدراسة الازمة التي تتخبط فيها البلاد (1) هو عارض لمرض وهو ظاهرة واضحة من ظواهر الازمة الاساسية الكبرى التي تعانيتها البلاد في الوقت الحاضر . وتجدر الاشارة للقول انه لولا اكتشاف هذا العارض لما كان بوسع المسؤوليــــــــــــن اكتشاف العلة وكان بإمكان المرض التوسع والتضخم والتوغل بشكل هادئ مضطرب ومخيف يمكن ان يؤدي الى مضاعفات خطيرة توصل الى الموت .

علينا اذن ان لا نضعف او نضطرب او ندرور في كل الاتجاهات بحركات تائهة واندفاعات قوية غير فعالة .

علينا ايضا ان نجابه الموضوع بروية وتعقل وتفكير للتعرف عليه بمظاهره واعماقه وابعاده وحقائقه الاجمالية في تكوينها العنصري والتفصيلي .

بهذه الطريقة وحدها لمجابهة المشكلة يشعر المريض بشي* من الاطمئنان ويشعر بان الذي يعالجه ليس دجالا وان باستطاعة المعالج ان يحدد المرض ويضبطه وسيطر عليه ويشفيه .

(1) تراجع وثيقة المناقشة رقم ٢ الصادرة عن لجنة التصميم العام النيابية بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٦٩

لقد هيمنت هذه الروحية على تصرفات رئاسة لجنة التصميم العام النيابية أثناء اهتمامها باضراب المعلمين الرسميين . وهي اذ تبسط الموضوع ، في هذه الوثيقة ، ترى من واجبها ، بعد ان استمعت الى مختلف الآراء الرسمية وغير الرسمية حول الاضراب ، ان تتقدم بالملاحظات التالية :

آ - ليس هناك من نزاع جوهري بين السلطات والمضربين حول الموضوع . فالحكومة تعترف بحق المعلمين بالمطالبة في تحسين اوضاعهم وقد برهنت عن ذلك في المشاريع التي تقدمت بها للسلطة التشريعية . لكن المعلمين ، بتصريحاتهم وبانفعالاتهم وباضرابهم ، اظهروا انهم لا يثقون بفعالية الاجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية . فالازمة هسي ، في الواقع ، ازمة ثقة . وهي ازمة عارمة وشاملة لمختلف المواضيع الوطنية .

ب - لا يجوز ان يعالج موضوع الاضراب بمعزل عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسانية التي تحيط به وتؤثر عليه ، بل يجب ان تبرز معطياته ، ضمن الاطار الوطني العام بشكل واضح يمكن من تعريف عناصر هذه المعطيات وتحديد مميزاتها ومفارقاتها لتظهر معالمها للمسؤولين ولأصحاب العلاقة بدون لبس او غموض او تمويه .

ج - هنا يقتضي التمييز بين شرعية الاضراب وقانونيته ، او بين شرعيته وعدم قانونيته ، او بين عدم شرعيته وعدم قانونيته .

فهل يجوز للمعلم الموظف ان يطالب في تحسين اوضاعه النفسانية والاجتماعية والمادية ؟

ومتى تنقلب هذه المطالبة الى وسيلة للضغط بسيطة ؟

ومتى وتحت أية تأثيرات داخلية او خارجية يتحول الاضراب الى عصيان وتمرد ؟

وفي أي وقت ينقلب العصيان والتمرد الى ثورة ؟

هل ان النية السببية وراء هذه التصرفات السلمية او العنيفة هي نية صافية سليمة

تتبع عن حاجات حياتية حقيقية يتوخى من ورائها الخير العام للمجموعات الضاغطة ؟
أم انها نية سيئة مبيتة لا ينتظر من ورائها الا الخراب ؟

د - لقد علق المعلمون اضرابهم وعادوا ، في هذه الازمة السياسية ، الى العمل لكي لا تعطى تصرفاتهم الصفة التخريبية . وتعليق الاضراب يعني عدم الغائه ويعني ايضا امكانية المضربين العودة اليه عندما تواتيهم الظروف المناسبة طالما ان الاسباب الاقتصادية والاجتماعية التي دعت الى هذا الاضراب لا زالت قائمة . لذلك لا يجوز للدولة ان تتجاهل هذا الامر ويتوجب عليها ، بجميع سلطاتها ، ان تولي شؤون المعلمين كامل الاهمية وتعالجها بالطرق العقلانية التي تقوم على الدراسات والتخطيط والتي تعتمد مبدأ المشاركة كأساس لظهار كل العلل الكامنة في الخبايا ووضعها على يساط البحث والتشريح والعمل المشترك على ازالتهما ازالة كلية لتنقية الجسم الاجتماعي من عيوبه واضرارها وآفاتهما الفتاكة .

* * *
* *
*

ثالثا : المشاركة ومعالجة مشاكل المعلمين الآنية

بانتظار اعتناق مبدأ المشاركة وتعميمه في العمل السياسي نقول ان تطبيق هذا المبدأ في مجال الاضرابات يوفر على المسؤولين الهزات الناتجة عن المطالبات المتتالية العنيفة التي يمكن ان تؤدي ، عن قصد او عن غير قصد ، الى التخريب الوطني . فالاضراب ينتج عن عدم التفاهم بين العامل ورب العمل . والمشاركة هي الوسيلة التي يمكن بموجبها تقريب وجهات النظر بين الفريقين المتنازعين واجراء التفاهم بينهما تحقيقا للمصلحة العامة التي تعود بالفائدة العميمة على كل من هذين الفريقين . لذلك فان النتيجة المنطقية والاحتمية للمشاركة في مجالات العمل تكمن في ترك الاضراب وفي عدم اللجوء الى الاساليب العنيفة للوصول الى الغايات التي ترمي اليها ، عادة ، المجموعات الضاغطة . وقد جاءت احداث التاريخ لتثبت هذا الواقع في المجالات السياسية وبصورة خاصة في الاوساط الاقتصادية والاجتماعية . بناءً لذلك وبما ان المضربين يشكون من اوضاعهم الاجتماعية ومن فقدان الثقة في السلطات فاننا نقدم الملاحظات والمقترحات التالية :

آ - لكي تعطى الثقة للمضربين فانه يجب ان يسمح لهم بان تمثلهم هيئة يعهدون اليها التكلم باسمهم والبحث والمفاوضة مع المسؤولين في شؤونهم .

ب - يتوجب ، ايضا ، ان تشكل لجنة برلمانية مختلطة تنبثق عن لجان التربية الوطنية والتصميم العام والمالية وتكون مهمتها مراقبة تنفيذ تعهدات الحكومة للمعلمين وتستعجل المسؤولين في اصدار النصوص التشريعية والتنظيمية التي تلبى رغبات المضربين . ويعطى لهذه اللجنة ، بصورة استثنائية ولبحث مواضيع التعليم والمعلمين وحسب ، الحق في طلب دعوة المجلس النيابي للانعقاد وفي طلب طرح الثقة في الحكومة عندما تدعو الحاجة الى ذلك . بهذه الطريقة تعطى للمعلمين كافة الضمانات وكل الاطمئنان على مصيرهم وعلى جدية البحث في متطلباتهم وفي الاحتمالات الايجابية لقرارها .

ج - اذا ما شكلت اللجنة النيابية المقترحة ووافق المسؤولون على انشاء

الجهاز الذى يتكلم باسم المعلمين ويبدأ نشاط الفرقاء للتفاهم . فان العودة الى الاضراب ، عندئذ ، تكون مخالفة صريحة وبنيفة لاحكام القانون ويتوجب ، بالتالي ، ردعها بمختلف الطرق الجزرية التي تنص عليها القوانين المرعية الاجراء . . بذلك يمكن للدولة ان تثبت وجودها وان تعطي كل التأكيدات التي توحى بقوتها والتي تفرض على المواطنين الايمان فيها . وهذا ما يعمل على ازالة معظم مظاهر عدم الثقة السائدة في الامة . وما يثبت ، بالوقت ذاته ، ان الدولة التي تهتم بتطبيق القانون تقوم بهذه الوظيفة على وجه صحيح كامل .

عندما تطبق الدولة مبدأ المشاركة الحقيقية على كافة المواضيع وعلى مختلف المستويات وعلى المواطنين بجميع فئاتهم فانها تقوم آنئذ بالعمل البناء الذى يرمي لانشاء ديمقراطية سليمة في اسسها مطمئنة في اعمالها ومبشرة في نتائجها .

* * *
* *
*

رابعاً : المشاركة ومعالجة مشاكل التعليم على المدى البعيد

لا يقتصر تطبيق مبدأ المشاركة على المشكلات التي تتطلب حلاً فورياً آتياً وسريعاً بل أنه يتعدى هذا النطاق إلى المعضلات المستعصية المزمنة التي تتطلب، لحلها، المعرفة والخبرة والبحث العلمي والتحليل المنهجي اللازمة جميعها لدراسة المعضلات والتفكير فيها ولا تخاذ المقررات المناسبة بشأنها . وليس أضراب المعلمين الا ظاهرة حادة من ظاهرات مشكلة التعليم الخطيرة في لبنان . لذلك لا يجوز ان نرتجل الحلول لهذه المشكلة بل يجب ان يعاد النظر في كل ما يتعلق باهداف التعليم وبأسسه وانظمتها ومناهجها واطاراته واجهزته واساليبه ، بمختلف فروعها وبجميع مستوياته . كما يجب ان يصار إلى وضع سياسة للتعليم تهدف إلى انشاء المواطن المؤهل لمجابهة تحديات العصر والتغلب عليها . ونرى ، بالمناسبة ، ان نقدم ، مع الاقتراحات الواردة في القسم الثاني من هذه الوثيقة ، شيئاً من الملاحظات والمقترحات حول الموضوع :

آ - تقوم سياسة التعليم الصحيحة على تخطيط تربوي ينطلق بدوره عن تخطيط كبير للموارد البشرية في البلاد . تحدد الحكومة الاهداف والخطوط الكبرى لهذه السياسة وتقوم وزارة التربية الوطنية متعاونة مع وزارة التصميم العام ومتفقه مع الوزارات والهيئات الرسمية والاهلية ذات العلاقة بوضع الاحصآت والدراسات والتصاميم ذات الامد القريب والبعيد التي تلزم لتنفيذ سياسة التعليم هذه .

ب - من البديهي القول انه تقع على كاهل المعلم مسؤولية من اخطر - واكاد اقول اخطر - المسؤولية العامة في انه يعي ابناءها اهمية وجودها وينظرون باخلاص إلى نجاح مستقبلها . فلا يجوز ان نعتبر المعلمين من الحثالة البشرية بل يجب ، بالعكس ، النظر ملياً في شؤونهم وتحليل اوضاعهم العامة والفردية والتحقق من مميزات كل منهم بحيث تحسن اوضاعه اذا كانت مؤهلاته تخوله البقاء في التعليم او توجيهه إلى النشاطات القيّمة الخلاقة التي تتناسب مع مؤهلاته اذا كانت هذه النشاطات بعيدة عن جو التعليم والتثقيف

فالكثير من هؤلاء ينتظرون الفرصة المناسبة للتحرر من جو التعليم والعمل في المحيط الذي يتناسب مع امكاناتهم ونزعاتهم وموهلاتهم الحقيقية .

ج - تشكل اطارات التعليم في المدارس الابتدائية والتكميلية الوسائل الفعالة التي يعهد اليها خلق المواطنة الصحيحة في كيان الامة والاهتمام المضطرب بمتابعة هذا الخلق . فالمعلم يرضى ائمن طاقات الامة، ويعمل على تنمية هذه الطاقات . انه يصنع المواطنة الصحيحة، ويسهر على ترسيخها واستمرارها وبقائها . لذلك فانه يجب ان يعطى الأولوية والافضلية المطلقة في الاهتمامات الرسمية . ويتوجب ، عند البحث في شؤونه ، ان ينظر اليه من خلال الاطار الحقيقي الذي يعيش فيه والعوامل الرئيسية التي تؤثر على تكوينه كالمحيط والعائلة والتعليم والثقافة والتدريب والاخلاق والخبرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . فتبحث ، على ضوء هذه العوامل والمعطيات ، اوضاعه الخاصة من اجتماعية واقتصادية ومسلكية ومهنية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها .

د - من ابرز المشاكل التي يعانيها المعلمون تلك التي تتعلق بدخلهم واجورهم والاهتمام باوضاعهم الشخصية والعائلية والاجتماعية والعمل على تثقيفهم وتأهيلهم وتدريبهم وتنمية مواهبهم لرفع مستواهم المهني وتشجيعهم ماديا ومعنويا لاستنهاض هممهم ودفعهم للعمل باخلاص وجدارة وتفان في حقلهم النبيل . يتوجب علينا كمسؤولين ان نعطي معالجة هذه المشاكل كل الانتباه والاهتمام لاننا نريد في هذا البلد معلمين انانيين جامدين وذوي افاق محدودة ، بل نريدهم معلمين محركين متطورين تغلب على اعمالهم الايثارية ونكران الذات ونطلب من السلطات المسؤولة ان تضمن لهم الوسائل لتحسين اوضاعهم المادية والاجتماعية والمسلكية والمهنية وتفتح لهم السبل للارتقاء المتتابع والمنتظم في سلم الترفيع المادي والمعنوي .

هـ - يهدف المبدأ المتبع حاليا في تطبيق سلسلة الاجور والرواتب الى تعقيم معرفة وامكانات المعلمين لا الى تنمية ورعاية موهلاتهم ومواهبهم فالجميع يعاملون على

قدم المساواة دون الاخذ بمبدأ المكافأة على قدر الجدارة ، والعنصر الصالح منهم يعتبر، من حيث الراتب ، كالعنصر الفاسد . تتم هذه الظاهرة في توحيد الرواتب عن معالجة سطحية للمواضيع الحيوية الخطيرة وتتضمن ، في نتائجها ، آفات تسيء الى اوضاع المعلمين والى النشء الطالع الذي يرعونه . ولكي يتسم الراتب بالعدالة فانه لا يجوز ان يكون موحداً بل يجب ان يكون راتباً تصاعدياً متبايناً ومحركاً ودافعاً للنشاط ومتناسباً مع قدرة المعلم وثقافته وموهلاته ونتاجيته ومردود عمله وجدارته وانتظامه ومع كافة المميزات التي يجب ان يتحلى بها المعلم في دولة التنمية الحديثة . ويجب ايضاً ، ان تضم الى الرواتب مختلف الضمانات والمساعدات المادية وامكانية اعطاء المنح للسفر الى خارج البلاد للتدريب والاطلاع وحضور المؤتمرات الدولية اذا لزم الامر . وهذا ما يفتح مجالات الخبرة امام الشخص المنتدب وما يوسع آفاق معرفته ويزيد في مستوى ثقافته ويكسبه الفوائد العقلية والعلمية والمادية .

* * *
* *
*

خامسا : الخلاصة

يزداد عدد المدارس في لبنان ويبقى ، بالوقت نفسه ، مستوى المعلم منخفضا .
يهتم المسؤولون باعداد التجهيزات المادية للمدارس وتبقى التجهيزات الانسانية ناقصة
او دون الحد الادنى المفروض من حيث العدد والموهلات . فالمعلم الجديد لا يرتجل
بل يعد ويقتضي لاعداده وتخصصه سنوات . والمعلم العامل لا يجوز ان يهمل بل يجب
الاهتمام بشؤونه اهتماما جديا ليتمكن من التفرغ للممارسة مهنته النبيلة . ويجب ، ايضا ،
ان نؤمل المعلم بمستقبل ملي * بالوعود المثمرة ونعمل على تحضير الوسائل لتحقيق هذه
الوعود . كما يتوجب علينا ان نناضل لنحرر سلك التعليم من الذين ليس لهم فيه اى طموح
للترقى والتحسين . ولنخلق في هذا السلك جوا من الطمأنينة يبعد عن المعلمين العقْد
النفسية والتحاسد والتشاؤم والاهمال واليأس والتعاسة والقلق والبؤس ويؤمن لهم
بالوقت ذاته ، الهدوء والطمأنينة والسعادة التي يستفيد منها الاولاد بقدر ما يستفيد
المعلمون .

والمشاركة بين الدولة والمعلمين هي وسيلة من
انجع الوسائل لتحقيق الاهداف المنشودة .

رئيس لجنة التصميم العام النيابية
نائب المتن الشمالي

موريس الجميل

بيروت في ٢/٦/١٩٦٩

وضع هذه الوثيقة الدكتور كمال بحصلي عضو الجهاز
التقني الموضوع بتصرف رئاسة لجنة التصميم العام
النيابية .

القسم الثاني

المحضر الكامل للندوة التي عقدتها
رئاسة مجلس التصميم العام النيابية بحضور
الممثلين الرسميين للسلطتين التشريعية
والتنفيذية وممثلي الهيئات النسائية
والفكرية والتعليمية في لبنان بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٦٩

محضر الجلسة التي عقدها رئيس
لجنة التصميم العام البرلمانية بحضور ممثلي الهيئات النسائية والفكرية
والتعليمية في المجلس النيابي في ١٥ / ٥ / ١٩٦٩ لدرس موضوع
اضراب المعلمين الرسميين

الرئيس : الشيخ موريس الجميل

نرحب بكم جميعا ونشكركم لتلبية طلبنا وبالاخص في يوم عطلة الذي
كان معدا حتى تتمكنوا من انكم تقضوها عائلية . ولكن بالنظر الى اهمية
الموضوع ، وهو موضوع الاجيال الطالعة ، ارتأت رئاسة لجنة التصميم ان تعير
هذا الموضوع الاولوية خاصة وان الازمة التي تتخبط بها البلاد تنبع كلها ، او
القسم الاكبر منها ، من المدرسة .

قبل ان اعطي الكلام الى من يريد أرجو ، اولاً ، المعذرة على
العجلة . وثانياً ، اعلمكم انه طلب الي الشيخ حلیم طریه المولج ، في الجهاز
التقني ، بالقطاع الخاص ، ان ارجو تلبية طلبه لانه سيضطر الى اللجوء اليكم
مرارا عديدة لانجاز الدراسات التي سوف تمكن البلد من ان تخرج من العمل
المرتبجل الى العمل المدرس .

القاعدة التي اتبعت في هذا النوع من الاستشارات هي ان لا نوجه
اي سؤال ولا نسعى ان نؤثر بكيفية توجيه السؤال . الموضوع معروف هو
اضراب المعلمين في المدارس الرسمية الابتدائية والتكميلية . ويبدو من الاطلاع
على هذا الموضوع بانه يفتح المجال امام المجتمع اللبناني لينظر عمقا بموضوع
التعليم والتربية واعداد النشء لاقتحام معركة الحياة . لذلك سوف اطلب من

معالي وزير التربية ان يتكرم ويلقي كلمته الى آخر الاجتماع بنوع ان يتسنى الى الحضور ليتكلموا بما يفكرون دون اي نوع من التوجيه او التأثير . وقد رجوت معالي وزير التربية الذي تفضل وحضر هذا الاجتماع ان يصحب معه حضرة المدير العام للتربية الوطنية وهو الرجل الذي انصب طيلة مدة ليست قصيرة بوضع مجموعة من الدراسات . ولكن للأسف لم تظهر الى الملاء ولم يتسنى الى المسؤولين ، بالنظر الى الظروف التي مرت بها البلاد منذ سنة ونصف ، ان يدرسوا وان يستخلصوا منها ما يجب ان تكون السياسة التربوية في موضوعية تهدف الى بناء الاجيال الطالعة ، وليس فقط باعطائهم شهادة لا تسمح لهم ان يجدوا مرتزقا في حياتهم . كما اني طلبت من حضرة مدير الانعاش الاجتماعي ان يحضر معنا وان يدلي لنا ببعض المعلومات التي حصل اليها كنتيجة من حقله للطريقة المتبعة في التدريب والتعليم ولا أقول الاعداد لان الاعداد . بما ان حضرة الاستاذ دونا تومدير مصلحة الانعاش الاجتماعي مضطرا لارتباطاته بمواعيد اخرى ذات اهمية ايضا واراد ان يلبي طلبنا وان يعتذر من مواعيده وان يستأخرها سأضطر عندما يطلب مني الكلام ان اعطيه اياه ولكن أرجو ان لا يؤثر اطلاقا في كيفية تسليكه .

واني ارحب ايضا بمعالي وزير التصميم العام الذي حضر الان . وهو المسؤول في بناء النشاطات اللازمة للنشء الطالع (اهلا وسهلا معالي الوزير) . والجدير بالذكر ان صاحب المعالي ، بالرغم من وجود العطل وبالرغم من المشاغل السياسية الكبرى وبالرغم من كون الوزارة مستقلة وليس بمفروض ان يتابع الوزراء النشاط السياسي خارجا عن تصريف الاعمال العادية ، الا ان حسن المواطنة التي يتحلل بها اصحاب المعالي فانهم ارادوا ان يأتيوا الى هذه القاعة وان يستمعوا الى آرائكم وعند الاقتضاء واذا وجهتم سؤالا فانهم يسعون ، ضمن اطار ما لديهم من معلومات ، ان يلبوا السؤال . على كل فان الاستاذ المسؤول الاول هو المدير العام لوزارة التربية موجود هنا . وكما رجوته ، اتى بتقارير لا يستهان بها . ففي اعتقادي ان من يريد ان يوجه سؤالا الى الوزير

فهو حاضر للجواب عليه ولكن واجباته الرسمية في هذا العيد بالذات تفرض عليه ان يكون في اجتماع آخر ابتداءً من الظهر لمجال رسمي . ولكن المدير العام هنا والمدير العام معه التقارير والمعلومات على اختلاف انواعها . ونرجو انطلاقاً من هذه الساعة ان ننظر الى امور فرقت المستقبل . هذه الامور ستراعى بالجدية والعمقية والموضوعية التي وحدها تمكننا من مجابهة العدو والمرابط على حدودنا لان لا دفاع دون جنود ولا جنود دون مواطنية .

والآن افتتح الجلسة واسأل من يريد ان يبدأ باخذ الكلام لتنوير لجنة التصميم وتنوير اصحاب المعالي عن فكر كل منا في وضع الخلاف الناشئ في حفل زيادة معاشات الاساتذة ولكن ، كما قلت في مستهل الكلمة ، نحن نغتنم فرصة هذا الظرف وهذا الحادث بالذات لنطرح قضية التربية والتنشئة والاعداد برمتها كون مسألة زيادة الرواتب لا تشكل الا شيئاً طفيفاً جداً ، وكنت اقول خارج الموضوع ، بالطريقة التي طرح بها .

من يريد ان يأخذ الكلام ، استاذ باسم الجسر " شرف استاذ

تفضل " .

الاستاذ باسم الجسر :

عن نادي ٢٢ تشرين

اشكر حضرة الرئيس . بالرغم من البيان الجري الذي ادلى به معالي الوزير والمعلومات اعتقد ان معظم الحضور يرغبون في الاطلاع على المشكلة او على الاقل على خطوطها الكبرى فاذا لم يكن هنالك من مانع من معالي الوزير او من سعادة الدكتور زعرور ان يعرض على الاقل الخطوط الكبرى للمشكلة .

الرئيس :

" اريد ان الفت نظركم الى ان معاوني يلفتون نظري الى ان كل كلمة تقال تسجل تلقائياً على المسجل لاننا نريد هنا اقوالاً من اناس عندهم

الوعي الكامل عن المسؤولية . وآلان حضر حضرة مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية وهو المسؤول بايجاد الاشغال الى النشر اللبناني . "مــــدام تفضلي للكلام . اذا اردتم . حسب القاعدة كل من يطلب الكلام ويعطي الكلام فليفضل بان يقول اسمه وصفته حتى تسجل على الشريط وهذا ما يسهل على الجميع التعرف عليه .

السيدة هنرييت توما : ام ومديرة مدرسة نموذجية ومدرسة رسمية

اتعجب حضرة النائب لماذا لم تدعوا احدا من الهيئة التعليمية على اجتماع كهذا حيث يجب ان تسمع السيدات الرأيين رأى الامهات ورأى المسؤولين ورأى هذه الجماعة التي تتهمونها باشياء كثيرة .

الرئيس :

"الحق معك . واعلمك اننا سعينا للتعرف ما اذا كان هنالك من هيئة تمثل المعلمين المضربين . للأسف ما قدر حدا يثبتنا عن اسما . ولكن هذا شيء معك كل الحق فيه وكانت السيدة نجلا صعب لفتت نظرنا الى الموضوع وعملنا مساعي كثيرة لأجل ذلك .

مساعد الرئيس :

اتصلت بعدد كبير من مدرّاء المدارس واجتمعت بهم ولكن بما انه لا توجد هيئة رسمية تمثل المدرسين على اعتبار انه اتصلت فيهم وطلبت اليهم ان يبلغوا اكبر عدد ممكن من المدرسين ومن مدرّاء المدارس وعقدت اجتماع معهم منذ يومين وطلبت اليهم باسم رئيس لجنة التصميم العام الشيخ موريس الجميل ان يحضروا هذا الاجتماع .

الرئيس :

ونحننا على كل حال ، مدام ، مش آخر اجتماع . ونحننا ما حكمننا على
احد لاننا نحن بلجنة التصميم الحساسيات لا تلعب عندنا اي دور نحننا جماعة
موضوعيين الى اقصى حد الموضوعية . الكلام للسيدة زاهية .

السيدة زاهية ايوب :

" عندما بلغت خبر هذا الاجتماع راقتني الفكرة جدا لان هناك امورا
كثيرة بامكان الانسان الذي امضى حياته في هذا الحقل ، حقل التربية والتعليم
وهذه الخبرة مقرونة الى شي* من الثقافة والذكا* . انه لغاية اليوم لم يلتفت
الى هذا الموضوع ، الى هذا النوع من الاجتماعات . وجئت هنا متحمسة كسي
اشاطر او اساهم بنتيجة هذا الاجتماع الذي ارجوان ينتج شيئا ملموسا من
امور كثيرة فوجئت اول ما فوجئت بقضية مشكلة الاضراب التي هي بنظري اقل
المشاكل في مسألة التعليم والتربية وسأقول رأى بها اذا اردتم كتابة وانمالا
اراهها مهمة وان ثارت علي زميلاتي وزملائي الاساتذة في المدارس الرسمية . اما
المشكلة التي اراها انا هنا وهي مشكلة مهمة جدا هي مشكلة منهج الشهادات
الرسمية وطريقة الامتحانات وما يجب ان يدخل عليها من اساليب معدلة كسي
تصبح في المستوى الذي يجب ان تكون عليه في لبنان ..

الرئيس :

ست زاهية اسمحي لي ان اقاطعك لانه كان طلب من احدي الخطيبات
ان تلقي كلمة الوزير اولا فأريد ان اطرح السؤال على المجتمعين اذا يفضلوا
انه الوزير يعطي بيانه اولا وبعدين منرجع منعطيك الكلام . وانا افضل كذلك ان
اسمع بيان معالي الوزير ، موافقين على الاقتراح ، معالي الوزير لك الكلام :

انا اود ان اشكر من صميم القلب صديقي معالي الاستاذ موريس الجميل الذي اعطى كلمة التصميم مفهومها الحقيقي في معناه العلمي الصحيح . وطبيعي انه ملاق صدى طيبا كبيرا لدى معالي وزير التصميم صديقي الكبير الاستاذ محمد صفي الدين ولدى جميع معاونيه .

نحن كنا ننظر في زمن مضى الى كلمة التصميم في هذا البلد على انها كلمة تقال ووزارة تنشأ قد ينتج من جرائها عمل نافع ام لا ينتج . فاذا بنا ، اليوم ، نرى انها تسير في حقل مجد طيب آمل ونأمل جميعا من جرائه للبلاد كل الخير . اما ما خلا ذلك ، سيداتي وسادتي فانني لسعيد بلقا" يسمح لي ان اوضح ، على وجهها الصحيح ، قضية يرتبط بها مستقبل النشأ الجديد في هذا البلد وقضية لها انيا خطورة كبرى من واجبي ومن حقتكم علي ان اوضح ملامستها من جوانبها كافة . ومتى تفضلتم واستمعتم الى كلمات مقتضيات ، او سأحاول ام اجعلها مقتضيات ما امكن ، ما من شك عندي انكم ستخرجون جميعا بقناعة تامة ان الاضراب الذي لجأت اليه فئة من موظفي القطاع العام احدب عليها مخلصا ، وانشد لها الخير ، واحاول جهد الطاقة ان ابذل لها كل عون ممكن ، انما هو اضراب لم يكن له في الاصل ما يبرره ، ولم يعد له انيا ما يبرره اطلاقا . اقول ذلك وانشد فيكم جميعا ، سيداتي سادتي ، الروح الوطنية وارجو ان تغلب في كل تصرف في هذا الظرف المصيري الدقيق على كل ما عداها سوا" من مصالح محقة مشروعة ام من فورات للتأخير في تأدية هذا الحق .

أنني عندما تسلمت امر وزارة التربية منذ زها" اربعة شهور وجدت فوراً نفسي امام موجة من الاضرابات بعضها القليل ، في ذلك الزمن ، يتصل بالعمل التربوي وبالمطالب الثقافية البحتة . وكثيرها ، ان لم يكن اجماعها ، يرتبط بأسباب اخرى سياسية تعرفونها كنهها فقد تناولتها الصحف وتناولها المجلس النيابي بابحاث طالوت وما زالت تمتد حتى اليوم . وكان من حسن الحظ ان تلك

الموجة انحسرت في حينها وعاد التلاميذ وعاد الاساتذة وعاد المعلمون الى عملهم المعتاد . واذا بي افاجاً وتفاجأ معي البلاد باسرها باضراب جديد تناول مصلحة ودروس ٢٤٠ الفا من التلاميذ وتناول ١٢٠٠٠ معلم وهذا الاضراب مرده كما تعرفون الى قضية تسمى قضية زيادة الرواتب .

ما هي قضية زيادة الرواتب ؟ درست الحكومة السابقة امر مطالبين عدة تقدم بها موظفو القطاع العام ومن بينهم المعلمون . واستقر رأيا على احالة مشروع قانون الى المجلس اعطته صفة الاستعجال يقر هذه الزيادات التي تتم التوافق عليها مع جميع الفئات قبل اقرارها . ويقر في جزئه الثاني فرض ضرائب جديدة ورفع نسبة رسوم اخرى تغطية لهذه النفقات الاضافية الضخمة . ولا اريد ان اقول ان الدولة بوسعها دون فرض ضرائب ام بغير وسعها ان تجنح الى اقرار الزيادات كقطعة اخرى . الدولة عندما تقرر زيادة الرواتب عليها هي ان تغطي هذه الزيادات بهذه الطريقة ام تلك . بمعنى ان ليس من حق من يزداد راتبه ان يقول للدولة من اين تغطي . عندما يصدر قانون يأخذ طريقه المشروع النهائي النظامي الى النشر في الجريدة الرسمية اصبح من شأن الدولة ان تتدبر امر الزيادة وليس من شأن من يزداد له ان يقول من اين يأتي المال . احيل المشروع المذكور الى مجلس النواب بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ اي قبل ان تستلم الحكومة الحاضرة الحكم بقرابة شهر . والحكومة الحاضرة تبنت المشروع وعملت على ان يبحث بالسرعة الممكنة في اللجنة المالية وبعد ذلك ان يحال للمجلس . وحالت ظروف تعرفونها جميعا ، لأن البلد ينعم بصحافة راقية منتشرة وينعم بحرية القول والتذيع وليس من سريلتبس امره في هذا البلد على اي كان ، تعلمون ان ظروف نيابية طارئة منها استطالت الازمة الوزارية منذ اربعة شهور ومنها ما تلاها من ملاسبات وما تلاها من قضايا جد خطيرة وملحة منعت اللجنة المالية ومنعت بالتالي المجلس من ان يتدارس امر هذا المشروع بالسرعة التي كانت الحكومة ترغب ان يتم بها الامر . وثمة شيء قائل وهو ان هذا المشروع تناولته اللجنة المالية منذ قرابة شهر وبدأت باقرار اجماعي للجزء الاول منه المتعلق بزيادة الرواتب . واعتبرت انا ان مهمتي

في اللجنة المالية قد انتهت . فالجزء الثاني يتعلق بزيادة النفقات وتغطية النفقات وهو امر من صلاحية وزارة المالية وليس من صلاحيتي انا . وكان المعلمون قد بدأوا الاضراب قبل ان تقر اللجنة المالية هذه الزيادة . اجتمعت بهم مرارا وتكرارا سواً بالوزارة ، ام مع بعض المسؤولين منهم في منزلي الخاص وكررت النداء تلو النداء اناشد فيه تفهمهم العاقل لواجبهم ، تفهمهم لضميرهم في هذا الظرف الدقيق . وقلت لهم اضربتم لامر معين . هذا الامر تلوفي الحكومة قسرت الزيادة . اللجنة المالية اقرت هذه الزيادة . للزيادة مفعول رجعي يمتد الى اول كانون الثاني ١٩٦٩ . مهما طال امد الدرس في المجلس انتم على ثقة انكم ستنالون هذه الزيادة من اول كانون الثاني ١٩٦٩ . مهما طال امد الدرس في المجلس انتم على ثقة انكم ستنالون هذه الزيادة من اول كانون الثاني ١٩٦٩ . فلماذا متابعة الاضراب ؟ قيل ، ردا علي في لقاءات وبيانات صحفية ، لن نعود عن الاضراب ما لم يصدر قانون الزيادة في الجريدة الرسمية . ومن واجبي ان الفت النظر ، ايها السيدات والسادة ، الى خطورة هذا القول معنى ذلك ان الدراسة هذا العام تعطل نهائيا للاسابيع الباقية من هذه السنة ، وان الامتحانات يعطل سيرها او يعرقل على الاقل ، لان النشر في الجريدة الرسمية يوجب ان يكون المجلس قد درس هذا المشروع واقره وانتم تعرفون ان الازمة الوزارية القائمة منذ عشرين يوما لم تنته بعد . ومن المنتظر عندما تأتي حكومة جديدة ان تولف الحكومة اولا وان تتقدم الى المجلس بطلب الثقة ثم ان تنال هذه الثقة وان تتقدم بعد ذلك بالمشروع الى المجلس كي يقره . وذلك كله يقتضي على الاقل ، فسي التقدير المنطقي العاقل ، شهران لم اقل اكثر . وبعد شهر واكثر ينتهي العام الدراسي ويظل الاولاد في الشوارع والبيوت مشردين . ويعرقل سير الامتحانات ويتحمل المعلم الذي كاد ان يضعه شوقي في منزلة الرسول يتحمل مسؤولية ضخمة تجاه ضميره وتجاه البلد وتجاه التلامذة الذين اوكل اليه امر تربيتهم والعناية بهم . واكثر من ذلك ، ايها السيدات والسادة ، تضمن المشروع نفسه زيادات في حقل المدارس المجانية الخاصة . ولم ينفذ صبرا اصحاب المدارس المجانية

الخاصة . ولم يهددون بالاضراب . ولم نواجه الا اضراب فئة من صلب الجسم الحكومي . اقول ذلك ، بمودة تامة وباخاء تام ، ان قد كان عليها فسي هذا الظرف الدقيق على الاخص ان تحس آلام البلد ومشاعره وان لا تزيد فسي متاعب المسؤولين وهم ينصرفون اليوم الى معالجة الى ما هو اهم ، واخطر بكثير من قضية زيادة الرواتب ، علما ان قضية زيادة الرواتب مفروغ منها ، مقررة ، موضوعة ، نهائية ذات مفعول رجعي ، فلماذا الاضراب ؟

قلت ذلك وكررتة عشر مرات واكثر . وكان الجواب التصلب في الموقف والامعان فيه . وكأنهم يريدون ان يخلقوا معي ، ام مع من هو اوفى مسؤوليية مني ، اكبر ، جد لا اود ان اقف انا عند مستواه . اقول ذلك لا استعلاء ولا كبريا ، ولكن للقضايا حدود يجب ان تقف عندها ما دام المسؤولون يحدبون على المعلم ويحسون آلامه ويشعرون معه الشعور الانساني البحت . فمن واجيب المعلم ، ايضا ، ان يعرف ان للبلد عليه حقوق ، وان للتلامذة عليه حقوق ، وان لاهل التلامذة عليه حقوق ، وان لحكومته ايضا ، عليه حقوق لا يمكن ان تؤدى عن يد وهو صاغر سيما اذا كان الظرف مثل الخطورة والدقة التي تعلمون . هذا هو واقع الزيادة . اقول متوخيا المنطق المجرد ، متوخيا الحقيقة المجردة . وانا شخصا اقف وقفا مخلصا بجانب المعلمين . اخذتهم بسعة الصدر . ناقشتهم مناقشة اخوية في منزلي وفي مكنتي مرات . كلفت معاوني ان يظلوا معي على حوار دائم . هكذا فعل المدير العام وهكذا فعل كبار موظفي وزارة التربية . ولم يجد الامر شيئا . علما ايضا ان القانون كما يعرفون . انما يحظر اطلاقا على الموظف ان يجنح الى الاضراب . فلو كانت للدولة رغبة في بطش ام في انتقام لا سمح الله لما كان من شي . يمنع المسؤولين ان يتخذوا الآن ما يسمح به القانون من اجراءات . وجل ما ارجو وأمل . وجل ما اتنى مخلصا لمصلحة العلم تفهما مني لوضاعه شعورا مني ان للقرش في هذا اليوم الاسود قيمة ، معرفة مني ان هناك عائلات للمعلمين يجب ان تعيش العيش الكريم ما امكن ، جل ما ارجو وأمل ان يعود المعلمون ، وهم اخوان لنا هم فئة نحس

مشاكلها ونعيشها ونتمنى لها الخير فيلبسوا فوراً نداء الواجب ونداء الضمير
ويخففوا من زيادة المتاعب والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومة اليوم وشكراً .

الرئيس :

نشكر معالي الوزير . الكلمة الآن الى حضرة مدير عام مصلحة الانعاش
الاجتماعي ليتمكن من الانصراف الى عمله .

السيد جوزيف دوناتو : مدير عام مصلحة الانعاش الاجتماعي

اصحاب المعالي ، سيداتي سادتي .
تأكدنا في لبنان كما جرى التأكيد في العالم بان التنمية ليست ،
اولا ، نقص في الموارد الطبيعية ، في الحقل الصناعي ، في حقل الخدمات ،
او في الحقل التجاري ، بل ان سبب التخلف هو ، اولاً ، تخلف عقلي . فتأثير
المعلم في المجتمع هو تأثير جوهرى حيوى . لدينا معلومات عن الصورة الحاضرة
في التعليم الابتدائي والتكميلي في المناطق . وباستطاعتي ، نزولاً لرغبتكم
جميعاً ، بان ادلى بها خطياً وازعها على كل من الاشخاص المشتركين في هذه
اللجنة . ولكن ، بكلمة موجزة ، اعتقد بعد اختبار عشر سنوات في حقل الانعاش
والتنمية ، بان التنمية مشروطة في لبنان كما في اى بلد في العالم ، على تأهيل
اطفالنا واولادنا . وهذا التأهيل لا يتم الا في المدرسة ، خصوصاً اننا نعرف
تماماً بان حسب توزيع الاعمار في لبنان ٥٠ ٪ من الشعب اللبناني هو تحت العشرين
من عمرهم فدور المعلم اذن هو دور جوهرى واذنا سمحت لي بذلك ساعطيكم كـل
المعلومات خطياً في الجلسة المقبلة .

الرئيس :

شكراً للاستاذ دوناتو لكننا سجلنا عليه بوجوب وضع مذكرة تفصيلية
موضوعية تثبت الوقائع والمعطيات حتى توزع على حضرات المجتمعين ليتمكنوا في جلسة

اخرى مناقشتها اذا شاءوا .

نستمع الى ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية ونظرتها في الواقع . الكلام
للاستاذ عباس فرحات مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الاستاذ عباس فرحات : مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

اصحاب المعالي حضرة الرئيس

اظن ان دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الموضوع الراهن
وهو اضراب معلمي المدارس الرسمية ، يكون لجهة الرشد والتوجيه قياسا على
دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بمعالجة مشاكل يمكن ان تؤدي الى
اضرابات في القطاع الخاص . اذ ان التمتع عن العمل في القطاع العام ليس
من مسؤولية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . كلنا ندرك ان لبنان والمنطقة
منذ ما يزيد على ثلاث سنوات يمر في ازمة تتضاعف عناصرها وتتفاعل مما يؤدي
الى زيادة حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . واحسب ان اسجل ، بهذه
المناسبة ، ان الجسم العمالي في لبنان كان على مستوى المسؤولية الوطنية .
فشعر مع المسؤولين بحدة المشكلة الاساسية وهي سياسية . وتجاوب مع توجيهها
وارشاداتها وتنازل عن الكثير من المطالب التي كان يؤمن بعدالتها واحقيتها
لانه اعطى الاولوية لقضية لبنان ، لقضية كيان لبنان ، لقضية سلامة لبنان ،
لان سلامة الوطن شرط اساسي لسلامة المواطن . والمواطن مهما سعى للحصول
على حقوقه فلن تبقى الحقوق اذا لم يبق الوطن .

في ضوء هذه النظرة التي تفهمها الجسم العمالي استطاعت وزارة العمل
ان تخلق مناخا مستقرا في الجسم العمالي وتترك المجال الواسع للمسؤولين
لمعالجة المشكلة السياسية . ولكن لسوء الحظ ، الفئة التي يحكم القانون ويحكم
المسؤولية ، عليها ان تقود ، وان توجه ، وان ترشد المواطنين في مختلف
نشاطاتهم ، وتوعيتهم نحو المسؤولية الوطنية ، لجأت الى التمتع عن العمل . انا

لن ادخل في تحديد اسباب اللجوء للتمنع عن العمل طالما معالي وزير التربية الوطنية قد اوضحها . ولكن على سبيل القياس ذكرت لكم ان الجسم العمالي كان على مستوى مسؤولية الوطنية . وكما كلنا نتمنى ان يكون الرسول في تربية النشء على مستوى مسؤولية الوطنية . ولكن خاب ظننا في هذا المجال .

اما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالنسبة للمواطن اللبناني منها ثلاثة ادوار .

الدور الاول هو تنظيم علاقة اليد العاملة مع اصحاب العمل . وقد سعت الوزارة خلال ممارستها مسؤولية ولياتها ان تخلق مناخا من التفاهم والتعاطف بين اصحاب العمل والعمال . فانشأت اللجان التحكيمية ومجالس العمل ولجان تثقيف عمالي ومركز للتدريب المهني العالي . وكانت عندما تواجه اي مشكلة بين رب عمل وعمال تفتح الحوار الثلاثي والوزارة كانت بمثابة الحكم . وبامكانيه بكل تجرد واخلاص ، ان اسجل هنا بان الكثير من النزاعات العمالية قد حلت حبيا وبالطريقة اللبنانية التي افناها . فلن تندهشوا اذا ذكرت لكم ان ما يزيد عن ٧٥ محاولة اضراب عام ١٩٦٧ لم يحصل غير ثلاثة اضرابات حصرت في محيط العمل نفسه وانتهت بعد فترة قصيرة الى تفاهم وحل بين اصحاب العمل والعمال . وفي عام ١٩٦٨ حصلت ما يقارب من ١٠٩ تهديدات في الاضراب لم ينتج عن ذلك غير اضراب واحد وهذا يعود ، من ناحية ، الى تفهم الجسم العمالي كما ذكرت لمسؤولية الوطنية ومن جهة ثانية ، الى تزايد في الوعي عند اصحاب العمل والشعور بضرورة الزيادة في التقديرات ومساهمة العمال والمستخدمين في ثمرة العمل وفي خير العمل . وبامكاني ان اؤكد بان هناك استقرار واطمئنان في الجسم العمالي بالظرف الحاضر

اما المهمة الثانية التي تتولى وزارة العمل القيام بها فهي تخطيط للقوى العاملة في لبنان .

التطور السريع الذي حصل في لبنان خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية في مختلف النشاطات ؛ في الحقل التجاري ، في الحقل الصناعي على مختلف انواعه ، في الحقل الاجتماعي قد خلق مهنا واعمالا عديدة تتطلب كفاءات واختصاصات معينة . لا شك ان الاستعانة بغير اللبنانيين امر لا مفر منه اذ ان لبنان يستورد الكثير من وسائل الانتاج من الخارج ويضعف تأمين اليد العاملة الفنية اللبنانية لتسيير هذه الآلات . فكما دائما نؤمن الكثير من التسهيلات لاصحاب العمل من لبنانيين وغير لبنانيين للاستعانة بخبرة غير اللبنانيين شرط ان يؤمن تدريب اللبنانيين خلال فترة من الزمن يؤهلهم للحلول محل غير اللبنانيين . ففي صناعة الطيران استطاعت الوزارة ان تنظم اتفاقات مع شركات الطيران لتدريب اللبنانيين على مختلف مهن الطيران . واظن ان خلال ٥ سنوات سيتأمن لنا جهاز فني لبناني يستطيع ان يؤمن ٧٠ بالمئة من حاجة لبنان لصناعة الطيران . في حقل الصناعات المختلفة ان كان من جهة صناعة النسيج او صناعة المعلبات او صناعة الحديد او مؤسسات لتأمين خدمات للمنطقة . صناعة البترول في الشرق العربي ناشطة جدا ونتيجة وضعم لبنان الجغرافي ومستواه الاجتماعي والثقافي اصبح جاذبا للكثير من اصحاب الرأس المال والصناعات فأنشأوا عدة مؤسسات صناعية لتخدم المنطقة في حقل البترول . وتتعاون الوزارة حاليا مع وزارة التصميم لاجراء دراسة حول اليد العاملة في لبنان وانواع العمل التي يحتاجها التطور الصناعي كي تتمكن بالتالي من التعاون مع وزارة التربية بغية ايجاد برنامج تربوي مهني يتلاءم مع متطلبات التطور المهني والوظيفي في لبنان .

واظن ان التخطيط للقوى العاملة في لبنان امر حيوي يجب علينا ان نواجهه قبل ان يفوت الاوان وقبل ان يتعرض الكثير من شبابنا ومن ابنائنا اما للهجرة واما للبطالة . والبطالة في صفوف المثقفين المتعلمين اخطر بكثير من البطالة في صفوف غير المثقفين وغير المتعلمين اذ اننا نتعرض اما لخسارتهم او لقلقهم واقلاقهم ضمن حدود الوطن .

خلال لقاءات عديدة بين القادة العمالين والمسؤولين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . كان القادة النقابيون بصورة دائمة يلحون ويطالبون بضرورة توفير المدرسة والجو السليم في المدرسة والمعلم الكفؤ بالإضافة لكونهم عمال وكونهم مسؤولين عن المطالبة بزيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة الا ان القادة النقابيين يشيرون بصورة دائمة موضوع المدرسة موضوع الرسم موضوع الكتاب موضوع المعلم . واجرت الوزارة مع وزارة التربية بعض الاتصالات خطيا وشفهيا واظن ان في آخر مقابلة ذكر لي العمال او حاولوا يحاججوني ، يناقشوني ثم قالوا ان الوزارة طلبت منا ان نحدد جميع مطالبنا ، وان نضع القضية الوطنية في المرتبة الاولى . وهنا نشاهد معلم المدرسة يضرب . اظن ان العمال قد رجعوا من قبل المعلمين في القطاع الرسمي ولكن دون تجاوب بل طلبوا منهم بالعكس ان يعودوا الى العمل وسيساء دونهم في تحقيق مطالبهم واليوم صدر بيان بهذا الموضوع . شكرا حضرة الرئيس .

الرئيس :

نشكر الدكتور عباس وانا اعرف جيدا ان مهمة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي مهمة كبيرة جدا لانها مسؤولة عن ايجاد الاعمال والاشخاص واتمنى ان يكون عندك الوقت الكافي في المستقبل بان تتكلم بكل ايضاح واسهاب في اللجنة التي افكر بانشائها لتتمكن من ان تتحدث عن جميع حاجيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . واضاف الرئيس :

وصلنا اقتراح بضرورة تحديد وقت الكلام ليتسنى الكلام لأكبر عدد ممكن من الخطباء ليدلوا برأيهم . مفادة في الاجتماعات التي هي من نوع اجتماعنا الذي هو من نوع القا' الاضوا' اكثر من الدرس بالمعنى الصحيح للكلمة . ساقترح عليكم بنا' للاقتراح الوارد للرئاسة ، ان لا تزيد مدة كلام الخطيب عن ثلاثة دقائق مع دقيقتين رحمة اذا كان يريد ان يطول اكثر . ولكن طمنوا بالكم لان عندكم الشيء الكثير الذي تريدون ان تقولونه فسننخذ التدابير اللازمة . من اجل ، ليعد

فتح الموضوع في جلسة رسمية علنية كبرى ، ننتقل الى جلسات عمل منظّمة
مهياً بوثائق تسمح بالمناقشة المفيدة الايجابية المنتجة . الكلمة للسيدة اميلي
فارس ابراهيم .

السيدة اميلي فارس ابراهيم ، رئيسة هيئة التعبئة الوطنية
نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني .

هل نستطيع ان نعتبر ان قضية عدم ربط مسألة اقرار الضريبة
المفروضة لتغطية نفقات زيادة اجور المعلمين هي غير مرتبطة هذه الزيادة
او اقرارها هي غير مرتبطة في قرار هذه الضريبة او انها لا تزال مرتبطة بها؟

الرئيس:

الاستاذ زعرور سيجاب

السيدة اميلي فارس ابراهيم :

ثم هل ان قرارا ما يؤخذ من وزارة معينة يلزم الوزارة التي تليها
بالتقيد بهذا القرار ان هنالك مراحل يجب ان تعود وتبدأ من جديد . على
هذه الاجوبة ، اظن ، تتوقف الاراء التي ستتكون عندنا وبالتالي المواقف
التي سنتخذها .

الرئيس:

السيدة توما طلبت الكلام

السيدة هنرييت توما :

اخذتم رأيا واحدا ويلزمكم الرأي الآخر . نحن من الضحايا كما

يقولون .

الرئيس :

انتم هنا لتبينوا جميع وجهات النظر ، لان علينا نحن ان نعالجها .
الكلمة لمدير عام وزارة التربية مع الرجاء ان يجيب على السؤال . مع الاخذ بعين
الاعتبار بانه سيقدم فيما بعد المعلومات ليزيد الامور عمقا . والان سنلقي الاضواء

السيد باسم الجسر :

هل سيطبق على الاستاذ زعرور نظام الخمس دقائق المحدد للكلام
ام سيعطى مدة اطول .

الرئيس :

مثلا تريدون انتم .

الاستاذ جوزيف زعرور : مدير عام وزارة التربية

اعتقد ان قضية المعلمين هي جزء من قضية عامة هي قضية التربية
في هذا البلد . ونحن كلنا ضحايا هذه القضية ، من مدير التربية الى المدرس .
وارى امامي احسن العناصر من الهيئة التعليمية الرسمية وممثلين كريمين من نقابة
معلمي المدارس الخاصة . الذين اكن لهم كل محبة لانهم يعاونوني في مهام التربية
في القطاع الخاص والقطاع الرسمي . انطلاقا من ذلك اقول قليلا من روح تارتوف
وكثيرا من الروح اللبنانية اى ان نكون صريحين في قضية التربية . لا شك ان مطالب
معلمي القطاع الرسمي والقطاع الخاص هي محقة انطلاقا من الاحصآت الموجودة لدى
وزارة التربية وهذه الاحصآت تقدمها الهيئات الرسمية والهيئات الخاصة اى ان هذه
الاحصآت حقيقية وليست بعيدة عن الواقع . قال المدير العام المعاون للاونيسكو
السيد آيسا شيا في مؤتمر في جاكارتا

Il n'y a que les faibles d'esprit qui rentrent à la Fonction Publique à cause des traitements et des salaires . Et il citait les propos d'un ministre, de ceylan qui avait deux frères qui ont reçu la même formation universitaire dont l'un est rentré dans l'administration et l'autre est rentré dans l'industrie si dérurgique . Or le second gagnait lo fois plus .

انطلاقا من هذا القول اقول ان على حسني النية ان يكونوا ضحايا للقيام في المهمة التعليمية . الرواتب في القطاع الخاص التعليمي تساوي رواتب موظفي الدولة . بناء عليه عندما يتقاضى المدرس عندما يدخل الوظيفة ٢٠٥ ليرات وينتهي بعد ٤٠ سنة خدمة ب ٨٧٠ ليرة كلنا متفقون ان هذا الراتب غير كاف لجلب احسن العناصر الوطنية لامتحان مهنة التعليم ، وليس ان تبقى مهنة التعليم فكرة عارضة في حياة المواطن . اي ان المواطن الشاب يدخل مهنة التعليم بانتظار اللجوء الى مهنة اخرى ، اي ان احسن العناصر الجامعية او العقلية لا يمكن ان تدخل في المستقبل مهنة التعليم ، وبالتالي ، المساهمة في ترقى المجتمع بعد ٢٠ سنة الا اذا توفرت لها اولا الحاجات المادية بالاضافة الى شروط تعليمية صحيحة . اذا كانت مطالب المعلمين هي محقة فانا لاوافق معهم على الاضراب . وقتله وردته على مسامعهم مع الاشارة الى ان قضية المعلمين درست ابتداء من الخامس عشر من ايلول الماضي انطلاقا من الواقع الذي شرحته امامكم . والمشروع تعثروا لن ادلي بالاسباب التي تعثر من اجلها . لكن المشروع تبنته الحكومة وقرت البارحة من قبل اللجنة المالية ، فالشك المتعلق بالزيادة والشك المتعلق بالضرائب اقرا البارحة . وقد اعطى الاستاذ جوزيف شادر تصريحاً باقرار المشروع كاملا اي ان على اللبنانيين بوجه عام ان يدفعوا لكي تؤمن لهم الدولة الخدمات المتنوعة في جميع الحقول . كما اقول : على الدولة ان تؤمن صرف الموازنة بصورة صحيحة لكي تعود المواطن ان يدفع ويدفع كثيرا . العملية هي عملية تجاوب بين المواطن والدولة . أي ان الانتظام ينطبق على

الدوائر الرسمية كما ينطبق على المواطنين . اى انه يجب ان يكون هناك نوع من ال Auto discipline لكي يتمكن المواطن في المستقبل مسن الايمان بجدوى الدولة . وبهذه المناسبة لا بد من ان اتوجه بشكرى وساشكر غدا او بعد غد نقابة معلمي المدارس الخاصة وساشكر غدا او بعد غد معلمي المدارس الرسمية لكي يعطوا للبنانيين جميعا امثلة حية للروح الوطنية . واذا كان هناك من ضحية ، فلتعطينا الهيئة التعليمية برمتها ، في القطاع الرسمي والقطاع الخاص ، امثلة لجميع المسؤولين . لان المسؤولين يتعلمون الامثولات التي يعطيها المواطنون .

الشق الثاني من الموضوع يتعلق بقضية التربية . يوجد عندنا في المدارس ٦٤٥٠٠٠ ولد اى ربع السكان الموجودين في لبنان وهي نسبة محترمة على الصعيد الدولي . واذا كان هناك من حملات مغرضة في بدء كل سنة دراسية تقول ان هناك ٢٠٠٠٠٠ ولد خارج المدارس ، عندما يكون عندنا داخل المدارس ربع عدد السكان . فهذه حملات مغرضة ، نعم يوجد ارباب خارج المدارس ولكن عددهم اقل مما ذكر بكثير .

وبناء لسؤال من الحاضرين عن عدد هؤلاء ، اجاب الاستاذ زعرور: اعتقد ان هناك حوالي ٦٠ او ٧٠ الف . ثم اضاف : اين تكمن المشكلة ؟ المشكلة هي ضياع الطلبة عندما ينتقلون من المرحلة الابتدائية الى المتوسطة ومن المتوسطة الى المرحلة الثانوية ومن الثانوية الى الجامعية . ليمتد الى الآن الاحصاءات المضبوطة ٤٠٠ بالمئة تقريبا من طلبية الابتدائي ينتقلون الى المرحلة المتوسطة فيذهبون الى المجتمع دون اى مهنة . الى اين يذهبون ؟ لا احد يعلم ذلك . وكذلك الانتقال من المرحلة التكميلية الى المرحلة الثانوية ، الذي يصلون الى الثانوى يبلغ عددهم ١٠٠٠٠ شخص سنويا من اصل ٦٢٥٠٠٠ / الف . بالاضافة الى ان القطاعات التعليمية ، وقد قلت ذلك في احدى المحاضرات في الندوة اللبنانية في نيسان ١٩٦٨ اى قبل

ان تعرف باريس ثورة ايار ١٩٦٨ الماضي ، شبيبتنا اذا تركناها على هذا المنوال دون ان يؤمن لها التعليم الصحيح . تكون اساسا لثورة اجتماعية لان ٢٥ بالمئة فقط من مؤسسات التعليم ان كان خاصا او رسميا يؤمنون التعليم كما يجب بينما ٧٥ بالمئة لا يؤمنون العقلية وبالتالي لا يؤمنون التربية .

ويجب ان لا يسهى عن البال ان عندنا في وزارة التربية مدارس تظاهي المدارس الخاصة كمستوى وكهيئة تعليمية . ولا نزال نستطيع تأمين التعليم وننشىء قسما من الاولاد . وتعرفون كلكم في الهيئات النسائية اذا لم تتجولن في الضواحي او في لبنان ، ادعيكن جميعكن الى التجول في المدارس الريفية اى المناطق التي تكون في " داير مدار " لبنان التي نحسكم هي واجباتنا تجاه الاولاد الذين ليس لديهم مستوى عائلي وليس لديهم مستوى غذائي ولكن هم لبنانيون وحسب . فكلم هي واجباتنا جميعا في الدولة والقطاع الخاص ؟ واجباتنا ان نؤمن لهم التعليم وبالتالي نوقف بيد من حديد الذى اسمه القطاع التجارى الذى يستثمر الولد انسانيا ويستثمر الدولة ماليا ويستثمر الاهل ماليا ويستثمر لبنان ماليا واقتصاديا واجتماعيا . المسألة خطيرة جدا . توعية جماعية اكيدة توعي كل المواطنين والقطاعات لهذا الموضوع .

انتقل الى الشق الثاني للتربية ، للمستقبل ، اى التربية التي يجب ان نعطيها للطفل اللبناني من الخمس سنوات الى سن ٢٥ سنة . لم نتعود بعد الا ان نعيش آتيين . والمثل السائر " تعال نعمل الشغلة ا بكره منعملها " او " يم الله بيعين الله " نحن الان في سنة ١٩٦٩ . وفي سنة ١٩٨٩ الله لسن يعيننا اذا بقينا على الاتكالية . اول شي " نبحت فيه هو اهداف التربية التي نخشى كلنا اليوم ، تحت تستر الحرية وتحت تستر الطائفية ، ان نحدد اهداف التربية في لبنان . واخشى اذا كنا نريد ان ندافع عن هذه الحرية ان ندفنها بايدينا . واخشى اذا تابعنا التعلق بالطائفية ان لا ننتقل في لبنان من التجمع الى المجتمع . لهذا السبب ، التربية يجب ان تكون لها اهداف انسانية محددة واهداف اقتصادية محددة واهداف مواطنة محددة . محددة بماذا ؟ بمقاييس

وطنية تنطبق على جميع المدارس والمؤسسات . وسائل تربوية واحدة . شروط
واحدة للابنية المدرسية . شروط واحدة لتعيين المعلمين ، شروط واحدة
لمرتبات المعلمين . امتحانات واحدة لجميع اللبنانيين وبرامج حديثة

المبدأ الثاني هو تنمية القطاعات التعليمية بصورة متوازنة . أى ان
التعليم الابتدائي هو اساس كل تعليم جامعي . لا يمكن ان ننمي التعليم
الجامعي ونترك التعليم الابتدائي . لان التعليم واحد والهيئة التعليمية
واحدة . بالاضافة الى ذلك من الضرورة القصوى توزيع التعليم وتنويع التعليم
ويتبع ذلك التوجيه المهني . وقضية الاعمار وقضية التعليم في الريف والمدن
وغير ذلك . اما البرامج فسأجاوبكم عليها . فضروري ان تكون حديثة . بشكل
نتمكن بموجبه تطبيقها .

اما قضية اعداد المعلم . فعندما قرأت في الصحف ان عندنا ٥٥٠
من الهيئة التعليمية الرسمية واكثر من الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية
مستواها ادنى من الشهادة التكميلية . فهذا خطأ . والاحصاء لديننا
موجودة . يجب ان نرفع مستوى اعداد المعلم . اذ كنا نريد ان نرفع راتبه
فيجب ان نرفع الاعداد . فاعداد المعلم اصبح اليم نصف جامعي او جامعي .
فالمعلم عندما يريد ان يمتحن التعليم يجب ان يكون اتم دراسته الثانوية .

والمبدأ الرابع هو الوعي لاهمية التربية . وهي قضية الاعلام الصحيح
التي يجب ان نفهم الاهل : الاباء والامهات ما هي اهمية التربية لاعداد لبنان
في المستقبل . لكي نتمكن من تطبيق المبادئ فاننا بحاجة ماسة . وهناك
تعرضنا الاسباب التي عرضتها في البداية . يجب ان نقيم باستقصاء وطني
عن حاجات الطفل وعن حاجات الشباب لاننا عندما نقيم بهذا الاستقصاء
نكون كالطبيب الذي يشخص المرض . اليم نحن نشخص الامراض دون ان نعرف
المرض . انطلاقا من هذا الاستقصاء تتمكّن الدولة من الاختيارات اي *Option*
وعندما تختار الاختيار السياسي للتربية سنخبرها ونجبر الهيئة التشريعية

يجرى
ان تعطي افضلية مالية للقطاع التربوي . وبعد هذا الاختيار . وهذا واقع على
وزارة التصميم التي يتوجب عليها القيام بتخطيط اليد العاملة .

اذا لم نتبنى هذه المبادئ ستبقى عندنا مشكلة التعليم ، ومشكلة
المعلم وبالتالي المشكلة الاقتصادية وبالتالي المشكلة الاجتماعية . احببت ان
اعرض هذه المشاكل امامكم لتساعدونا بمنظمتكم ومؤسساتكم لحمل كل اللبنانيين
على تطبيقها اذا اردنا ان نعيش بعد ٢٥ سنة في بلد نام .

الرئيس : نشكر سعادة المدير العام .

السيدة كلير آدم جامعة نساء لبنان :

وقفت عند فكرة من التي قالها معالي وزير التربية وهي انهم عندهم
قانون يجبر توقيف اضراب المعلمين لكنهم لا يريدون ان يطبقوه . لو الدولة
دائما تستعمل القانون بصرامة وبشدة لكل الاتجاهات ولكل الوجوه ولكل الحق
بدرس الموضوع وتطبيق القانون ، على ضوء ذلك ، لكنت الدولة انهت الكثير من
المشاكل العالقة بينها وبين الشعب . ثانياً : المعلمون لا ارى اذا كان
عندهم " محامي الشيطان " . كل الدولة وضعت ، بالطبع ، الحق على المعلمين
لكن هذه قضية لا نريد ان نسكها بدقيقة او بدقيقتين بحجة اسبرين او بابرة
مورفين . الاساتذة هنا الذين نعالج موضوعهم نتساءل لماذا اضرابوا ؟ تقولون
ان في ايلول وعدتموهم بالزودة ولم تحصل الزودة لغاية الآن . وهنا المعلم
الذي يتقاضى ٢٥٠ او ٣٠٠ ليرة وعنده عائلة فلا يكفي ان نضع له الطبخة على
النار ونقول له اصطبر لنطعمك يجوز نشبعهم . يلزمهم شي . ياخذوه . الذي
يقبضه المعلم هذا الشي . الزهيد عنده فان مدخوله لا يكفي . من ايلول الى اليوم
الحكومة تقصير منها انها لم تحل المشكل . واقعين في مشكل منذ شهرين . لكن
هناك شي . في قطاعنا الداخلي له الافضية . لأن الاوضاع عندما تكون مستقرة
في الداخل فاننا نستطيع ان نتطلع الى الخارج ونحاكيها ونساومها برواق .

وثالث شي عم يقولوا ان المدارس، التلاميذ من الابتدائي لا يذهبون الى التكميلي لماذا ؟ لأنه لا توجد مدارس مهنية . الحق على من ؟ الحق على الحكومة التي لاتؤمن مدارس حكومية . في كل البلدان الراقية ميزانية التربية هي اعلى ميزانية . لأن الولد اذا لم يتربى من سن الخمسة - انا اقول منذ شهر منذ اليوم الاول من حياته . كان هناك فيلسوف يتكلم عن التربية . سالته سيدة متى يبدأ علم الولد ؟ عندي ولد عمره سنة . قال يامدام تاخرت سنة في تربية ولدك . لذلك فان الدولة عندما تتبنى خطة وتطبقها فانها تنجح . ولكن المثل يقول : اقرا تفرح . وانتم تعلمون باقى المثل .

ولما الدولة تتبنى هذا الشي* بحزم وتشدد في تطبيق القانون لآيسة جهة كانت لاكبر مدرسة ولاصغر مدرسة عندما تمشي بزناج موحد ، شهادة موحدة ، اشراف موحد على المؤسسات . واية جامعة لاتريد ان تتقيد بهذا الشي* ، تقفل . تعرفون مامعنى تقفل ؟ تقفل بدون خوف ! وعندما نشبت وجودنا ، الدولة تثبت وجودنا .

حضرة الاساتذة حضرة صاحب المعالي لا تفتكروا الا ان يكون هناك نظام وان يكون هناك استقرار . والان نعالج شؤن المعلمين . المعلمون معهم حق . اذا لم يضرب البعض - من غير المعلمين - فانهم دخلهم يمكن ان يزيد من هنا وهناك من اكرامية وغيرها . ولكن المعلم من اين تاتيه الزيادة ؟ خاصة وانه لا ياخذ اكرامية ؟ والمعلم الذى لا ياخذ اكرامية من اين يريد ان يعيش ؟ اصبحت اني ان اقف مثل محامي الشيطان عن المعلمين مع انسي بشجب اضرابهم . ولكني اقف لاحسهم عدم مسؤوليتهم تجاه الدولة . لأن الولد اذا لم يتحسس مسؤوليته وحبه للوطن من ابن سنه فلا يمكن ان يتحسسها عندما يصير معلما . لذلك يتوجب على الدولة - وانا انا ادى بذلك دائما - ان اول كل شي* عليها مدارس وتربية موحدة ، اشراف الدولة ضرورى ، تربية وطنية ، تحسس المعلمين بمسؤوليتهم وبوطنيتهم وتعليمهم المدني . وهذا اول شي* يجب ان تهتم الدولة به وتصرف عليه .

الرئيس : شكرا . لهذا نسعى دائما لنطبق مبدأ المشاركة ليتمكن المواطنون من اجراء هذه المشاركة مع الدولة في اتخاذ قراراتها .

السيدة آدم : اني اؤكد على ان الدولة هي المسؤولة . لأن من بيده الحكم هوالمسؤول لأن اليوم من لايجي بعصاية موسى بيحي بعصاية فرعون .

الرئيس : الحق معك .

الكلمة للسيدة زاهية ايوب .

السيدة زاهية ايوب : اخشى ان لايسمح الوقت بان يتكلم الجميع . لذلك ارجوان تتقبلوا مني هذه الاقتراحات المكتوبة لأنني اخشى ان لايكفي الوقت للكلام حتى ولو كان الواحد منا يريد ان يتكلم دقيقة . فالوقت سيكون ضيقا .

(وقد تقدمت السيدة ايوب باقتراحات خطية ادرجت في المستند رقم ١ الملحق بهذا المحضر) .

الرئيس : الاستاذ يطلب الكلام تفضل .

السيد ابراهيم شبلي : من الحركة الاجتماعية .

السؤال الذي اريد ان اساله ليس عن عدد الاولاد الموجودين خارج المدرسة لكني اسال عن الاولاد الذين تستوعبهم المدرسة كل سنة هم اقل واكثر من الاولاد الذين يصبحون في سن الدراسة لأنهم اذا كانوا ٦٠ الف حاليا او ٢٠ الف وناخذ قسما منهم للمدرسة فانه يصبح عندنا كسور في كل سنة من عدد الاولاد الذين لا يذهبون الى المدرسة وهذا الكسور يتراكم مع السنين فالمشكلة بوجود التراكم واحدة وليست قابلة للحل الا اذا اخذنا الاحتياطات اللازمة لتلافي هذا التراكم باستيعاب عدد اكبر من عدد الاولاد الذين يصبحون في سن الدراسة . والمشكلة الاخرى بالنسبة للمدرسة اللبنانية ليست فقط مشكلة تنظيم تربوي انما هي قضية وظيفة . هل هذه المدرسة التي خلقت منذ

مئات السنوات تؤدى دورها بالمجتمع اى هل وجودها وظيفي ؟ المهم ان
لا تخلق مدارس مهنية اذا كان الاولاد ليس عندهم بالنتيجة عمل يشتغلون به .
المشكلة بالنتيجة هي وظيفية في هذا الهيكل الموجود اى عما تخلق لمجتمع
القرن العشرين او عم تخلق الناس لمجتمع القرن التاسع عشر يعني هالسيستام
موجه نحو الكلاسيكي بعده الولد الذى في الريف ياخذ البكالوريا على اساس
يفوت على الجامعة . هل كل اولاد الجمهورية اللبنانية مؤهلين ليضموا في الجامعة
في النتيجة ؟ او الوطن بحاجة لاولاد جامعيين كلهم ؟ . شكرا .

الرئيس : الكلمة الآن للاستاذ عاطف كرم .

الاستاذ عاطف كرم : نقيب معلمي المدارس الخاصة في لبنان .

مطالب المعلمين حقة . امر مسلم به لا يختلف فيه اثنان . انما الذى
نحن في صدهه الآن هو معالجة الازمة الحاضرة . لا اقول الاضراب الذى اعلنه
المعلمون من رسميين ومعلمي المدارس الخاصة بل اقول التوقف عن العمل .

ماهي اسباب الازمة الحاضرة ؟

قد يتراءى للبعض بان الازمة بنت ساعتها او انها بنت شهر . والحقيقة
انها وليدة سنوات طويلة . في عام ١٩٦٦ وجدت الدولة بان رواتب المعلمين
متدنية . فارادت انصافهم . فانصفت فئة اساتذة التعلم الثانوى . اعطتهم زيادة
على رواتبهم تتراوح بين ٤٠ و٣٠ ٪ وفقا لسني الخدمة مقابل رفع ساعات العمل من
١٨ ساعة الى ٢٢ ساعة . ثم عادت الدولة في عام ١٩٦٨ فخفضت عدد الساعات
الى العشرين في الاسبوع . نظرت الدولة الى هذه الفئة واهملت الفئة الثانية .
فئة معلمي الصفوف التكميلية والابتدائية . الفئة ذات الراتب المتدني . الحد
الادنى ٢٠٥ ليرات لحامل الشهادة التكميلية والبكالوريا الجزء الاول ، و ٢٣٢٥٠
ليرة لبنانية لحامل البكالوريا الجزء الثاني . اما حامل الشهادة الجامعية فيتقاضى
٣٧٥ ليرة في الشهر . لقد اهملت الدولة هذا العدد الكبير الغير من جنسود

التربية وراحوا يتسكعون على الابواب . معلمو المدارس الرسمية ومعلمو المدارس الخاصة . يطالبون بحقهم فلا يسمعون سوى كلمة : الحق معكم . لكم الحق .
انما انتظروا ! انتظروا ! انتظروا ! وانتظرنا الى مطلع هذا العام الدراسي . وبالضبط التاريخ الذي ذكره سعادة مدير التربية الوطنية وهو ايلول . اجتمعنا اجتماعات طويلة متعددة فلم نسمع سوى الوعود المعسولة . ثم تحت ضغط اضراب المعلمين الرسميين . واقولها صراحة ، يضاف اليه اضراب معلمي المدارس الخاصة ابتداءً من ٤ كانون الاول الماضي ، احالت الدولة مشروع قانون بانصاف المعلمين . احالته الى المجلس النيابي الكريم . احالته بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٨ .
عندما احيل هذا القانون رات نقابة معلمي المدارس الخاصة بان تعطي الدولة مهلة ثلاثة اشهر لتنفيذ هذا القانون نزولاً عند الوعد بتحقيق هذه المطالب . وبالتالي ، نزولاً عند المسؤولية ونزولاً عند الواجب الوطني بان نفتح المجال لتحقيق هذه المطالب . ومرت الشهور الثلاثة . احيل المشروع الى المجلس الكريم بصفة معجل . ومضت الايام وتوالت . فاذا نحن نسمع من المسؤولين ونلمس منهم مايلي :

اولاً : فئة تريد ان تقسم المشروع الى قسمين . قيل لنا لماذا لانعالج قضية معلمي المدارس الخاصة على حده وقضية معلمي المدارس الرسمية على حده ، في حين ان قانون المعلمين يجمع هاتين الفئتين من حيث الراتب والرتبة وما اليه . شعرنا نحن . وشعر زملاؤنا في المدارس الرسمية بان هناك مناورات لتطبيق القانون واضاعة الحق . اخواننا وزملاؤنا في المدارس الرسمية اعلنوا الاضراب قبل نشوء الازمة الحالية . وما زالوا مستعزين يطالبون بحقهم ضمن ما يعطيه النظام الديمقراطي بشكل قانوني حق .

وقد سمعت باسف من معالي وزير التربية بانه على استعداد لان يطبق القانون . كيف نطبق نحن القانون بحق شخص يطالب بحقه في هذا المجتمع ؟ فالاحرى بنا ان نعطيه حقه كاملاً . واذا خالف فلنطبق به القانون . نحن لانرى مخالفة ابداً في الاضراب المعلن حالياً .

اما فيما يختص بالكلمة المشكورة التي وجهها اليها سعادة مدير التربية باننا علقنا الاضراب . فكما علقنا الاضراب في نفس الوقت الذي اعلنت فيه حالة الطوارئ في لبنان، وقد اوجت اليها ضمائرنا بان لانزيد الازمة الحالية ازمة فعلقنا الاضراب الى موعد آخر . ولكننا لم نتراجع ولن نتراجع في المطالبة بهذا الحق .

اذن نشأت الازمة في عام ١٩٦٦ اولا . وتطورت عام ١٩٦٨ واستمرت حتى الآن . والسؤال الآن : لماذا يستمر معلمو المدارس الرسمية في اضرابهم ؟

اولا - المماثلة السابقة التي لمسوها وتحققوا منها في الماضي .
ثانيا - تاخير اللجنة المالية بدرس المشروع وبالتالي عدم حث الحكومة ومراجعة اللجنة الكريمة بتعجيل هذا القانون واحالته الى المجلس النيابي الكريم .

ثالثا - لتصريحات بعض المسؤولين في هذا الصدد .

رابعا - لتخوف معلمي المدارس الرسمية والخاصة بان تنزع صفة المفعول الرجعي عن القانون فيخسرون بذلك سنة عمل وسنوات طويلة من الخدمة في نهاية الخدمة وتعويضاتهم .

كان بإمكان الدولة او الحكومة ان تحل المشكلة اذن كما يلي :

اولا - ان تستعجل اللجنة باستدراج القانون .

ثانيا - كان بإمكان الحكومة وقد اصبح لها الحق في ذلك ان تستصدر هذا القانون بمرسوم منذ نيسان ١٩٦٩ ونحن اليوم في ١٥ ايار ١٩٦٩ .

يقولون بان هناك ضرائب ونحن علمنا بان ضريبة الدخان وضريبة الراديو والتلفزيون سميت بضريبة التعليم . وقد نفذت منذ اربعة اشهر

على وجه التقريب . اذن ليس الامراض ضريبة بل هناك امور لا يعلم بها سوى
علام الغيوب . المعلمون متخوفون والمعلمون على حق . فاذا كان الراعي يريد
ان ينصف الرعية فعليه ان لا ينتقم من الضعفاء فيها بل على الدولة ان تعالج
هذه القضية لكي يعود المعلمون الى مدارسهم ويعود الطلبة الى تحصيل
العلم . والسلام عليكم .

الرئيس : الاستاذ عاطف ، اذا كان بالامكان ان تساعد الجهاز التقني الملحق برئاسة
لجنة التصميم في عمله فارجوك ان تقدم له شيئا خطيا بهذا الخصوص .

الاستاذ كرم : بما اننا في النقابة قسمنا الموضوع الى قسمين فاني قدمت القسم المتعلق بي
والاستاذ محمد علي مكي الامين العام للنقابة سياخذ على عاتقه تقديم القسم
الآخر .

(وقد قدم السيدان عاطف كرم ومحمد علي مكي اقتراحات خطية
ادرجت في المستند رقم ٢ الملحق بهذا المحضر) .

الرئيس : كل من يتمكن من مساعدة الجهاز التقني بتقديم مقترحات مكتوبة فارجوه ان يقدم
المقترحات والدراسات للدكتور كمال بحصلي المسؤول في الجهاز عن هذا
الموضوع

الرئيس : الكلام الان للسيد سلامه .

الاستاذ الياس سلامه : مفتش في التفتيش المركزي . وهو يتكلم باسمه الشخصي .

دكتور زهرور اكد ان مطالبة المعلمين بالزيادة هي مطالبة محقة . ولي
كلمة تتعلق بكيفية اعطاء هذه الزيادة . هذه الزيادة ، لماذا نريد ان نضيفها
الى الراتب ولا نعملها تعويض عن ساعات ؟ مثلا نريد ان نحث المعلم على
الشغل . فاذن يكون معاشه الذي يتناوله الان ، وهو معاش ثابت ، هو
عن ساعات عمل محددة ٨٠ او ٩٠ ساعة شهريا يعملها مقابل راتبه ،

انما ناتي ونقول له في الـ ٥٠ ساعة الاولى لانعطيك تعويضا عنها . والعشرين ساعة فوق الخمسين ساعة — ونحن لانزال ضمن الحدود التي نريد ان نشغله فيها — نقول له نعطيك مثلا ليرة على الساعة ، اقل او اكثر . ثم من الـ ٧٠ الى الـ ٩٠ نستطيع ان نعطيه ليرتين على الساعة . ومن الـ ٩٠ الى الـ ١٠٠ ساعة نستطيع ان نعطيه ثلاث ليرات على الساعة . وبعدها لانعطيه شيئا لأنه هو لا يستطيع ان يشتغل اكثر من ذلك . وايضا ، نعمل توزيع بهذا التعويض بين المعلمين في بيروت وطرابلس والمعلمين في الملحقات . والآن يصل الى الادارة الكثير من طلبات النقل الى بيروت او طرابلس .

نعمل زيادة ٢٥ % للمعلمين الذين يكونون في الريف او ٥٠ % بالقرى النائية . وهكذا لا يعودون ياتون الى بيروت . وانا ارى ان المبررات والمنافع التي من وراء هذا التدبير فهي اولاً حث المعلمين على الشغل ، اذا اشتغلوا اكثر يبالغون اكثر . الآن نعرف انه لا يصير شغل كفاية في المدارس الرسمية . يمكن معدل ايام ساعات التعليم في لبنان هو اوطى معدل في العالم لانهم في المدارس الرسمية يعملون ١٢٠ يوم في السنة ماعدا الاجازات المرضية واجازات الامومي واليوم الشهري الذي يشاقبوه في يوم شغل وغيره .

(وقد قدم السيد سلامة اقتراحات خطية ادرجت في المستند رقم ٣ الملحق بهذا المحضر) .

الرئيس : الموضوع يستحق عناية كبرى ووقت كبير . وا طمئنكم باننا لن نسلقه ابدا . سناخذ الافكار الاولى العفوية الآن ، ومن ثم سناخذ منكم غيرها . وسنحضر وثيقة مناقشة يدعى اليها فيما بعد الجميع لمناقشة موضوعية نستطيع ان نخلص منها الى توصيات للدولة

والآن الكلمة للسيدة لواظظ المرعي شعبان

٠٠/٠٠

السيدة لواحظ المرعي شعبان : عن جمعية الرابطة النسائية في طرابلس وعكار ، وعندها
مدرسة خاصة ودار ايتام ، ونائبة رئيسة جمعية فتاة الشمال
في طرابلس .

نحن اجتماعنا اليوم بخصوص الاضراب المعلمين والمعلمات . اعتقد ان معهم كل الحق لزيادة الرواتب . بس بها الظروف الاستثنائية الواقعيــــن فيها والدولة وعدتهم . واعتقد ان الدولة لاتخالف وعدها . وما انه قبل هلق وعدت واجلوهم . بهذه الظروف الاستثنائية الآن الطفل وقع بين الدولة وبين المعلم . فحرام يتشردوا الاطفال ونحن على عتبة ظروف لنا لاتقتضي ان نوخرهم لأنه جايهم فحوصات وشهادات . فبترجاهم هالمعلمين يحكوا ضمائرهم لأنه هالاطفال حرام واهاليهم كمان احتسوا شويه يساعدونا شوية ويشعروا مع الدولة لأن الدولة نحننا كمان يجب ان تساعدنا . بهذا الظرف الاستثنائي ولانه مساهمه فنحن جمعيات عمال نساهم . ولنساهم بهذا الشهر ربما الحكومة تتالف وتعطيهم مطالبهم . فنحن بجانبهم عندما لايعطوهم ياهم بهالظرف الاستثنائي لازم يحكموا ضمائرهم ويساعدوا الدولة لانه لايجوز في هذا الوقت الذي نحن فيه وقت غير طبيعي . فبترجاهم ، ان يقوموا بسبب الاطفال ان يرجعوا لوقت معين ويطالبوا بحقوقهم . وجايهم فرص يطالبوا فيها لابهذا الوقت اللي نحننا في ظروف علينا ان نتساعد جميعا في هذه الاوضاع اللي هي شاذة . فهلق المعلمات نحن معهم لكن انما هالشهر يسمحوا لنا فيه لحين مايعملوا هالشهادات ويساهموا مع الدولة . وكلنا الجمعيات راح نساهم . اعمال مشتركة يساهموا معنا . فحرام يتشرد الطفل ويقع بين الدولة وبين المعلمين . ولا يمنع بانه بهذه الايام التي اخذوها ٦ / ٧ اشهر ان يضيفوا هذا الشهر ويتخاضوا ويتعاونوا ، التعاون حلو بين الدولة والشعب .

الرئيس : نشكر السيدة لواحظ .

الكلمة الآن للاستاذ جوزف مغيزل .

حضرة الرئيس . هناك قضيتان :

الاولى قضية التربية في لبنان . وقد ناقش نواح اساسية فيها حضرة مدير وزارة التربية . ونحن معه في الكثير مما قال . ولكن موضوع اجتماعنا اليوم كما بدا لنا من البرقية التي تلقيناها مساء امس ، ان موضوع هذا الاجتماع هو بحث اضراب المعلمين . لاشك ان قضية التربية مرتبطة بالنهاية في هذا الاضراب ولكن لابد من حصر هذا الاجتماع في هذا الموضوع .

نحن في المجلس النيابي ، اي ندوة الديمقراطية في لبنان . وكان الشرط الاول لممارسة الديمقراطية في هذا الاجتماع ان لا يقتصر القاعدون امامنا في المنصة على الرسميين ، بل ان يكون امامهم ممثلون للمضربين ومعالي وزير التربية يعرف تمام المعرفة اسماءهم وقد قال لنا بانه اجتمع اليهم مرارا ، وبالتالي لا يزال اجتماعنا ناقصا الى الفريق الآخر . وان كان حضرة نقيب معلمي المدارس الخاصة قد عبر عن آراء هؤلاء . ولذا كنت اتنى ان يطلب حضرة رئيس الجلسة او يفسح المجال امام السيدة هنرييت توما التي بيدولي انها من هذا القطاع المضرب ان تعطينا حجج هذا الاضراب في القطاع فنسمع وجهتي النظر ونمارس هكذا شروط الندوة التي نحن تحت قبابها .

اما النقطة الثانية التي المح اليها معالي وزير التربية وبعض المتكلمين قبلي ، وهي عدم قانونية الاضراب . اجل ، ان هنالك مبدا اساسيا في جميع الانظمة الديمقراطية ، وهو ان الاضراب وسيلة من وسائل التعبير عن الراي او من وسائل المطالبة من قبل المواطنين . وهو مباح في مختلف البلدان الديمقراطية . وفي لبنان في القطاع الخاص . طبعا يقال ان المعلمين كباقي موظفي الدولة يخضعون لقانون يحظر عليهم الاضراب . ولكن ما هو قانوني ليس ، بالضرورة دائما ، شرعيا . فهناك الشرعية وهنالك القانونية . وهنا فليسمح لي حضرة رئيس لجنة التصميم ، رئيسنا هنا ، وانا تلميذ له سابق ، ان اذكره بانه هو الذي ميز ، منذ زمن ،

بين الشرعية والقانونية في احداث اخطر من اضراب المعلمين .
ومن جهة ثانية ونحن هنا في هذه الندوة مع حضرة رئيس لجنة
التصميم منذ حوالي الاسبوعين نتداول وايه حول الاسباب العميقة للازمة التي
نعانيها وقد خلص وخلصنا الى ان هنالك حاجة الى تعديل اسس الحكم
واساليه واطاراته . ولعل احد اسباب استمرار الاضراب يكمن في هذه
الحقيقة الاساسية . وقد اشار الى بعض ملامحها المتكلمون قبلي .

واخيرا ، اود ان اقول ان حل المشكلة التي نواجهها لا يمكن ان
يتم ، كما اشير على لسان البعض ، بتطبيق صارم حرفي للقانون . فصرف الاثني
عشر الف معلم ليس امرا ممكنا لاجتماعيا ولا فنيا واقعيا . فليس بوسع اية حكومة
ان تجد بين ليلة وضحاها اطرا جديدة من المعلمين الذين يسعهم ان يحلوا
محل هؤلاء ، وتنتهي السنة كما نتمنى جميعا . ولا بد في ان يليي الحكم
المطالب المحقة التي وصفها كذلك مدير وزارة التربية مثلا للدولة ووصفها كذلك
ممثلو القطاع الخاص . ان تلبية هذه المطالب في الوقت الاسرع هو الحل .
وكل مخرج آخر يكون مخرجا وهميا لا يزيد سوى توتر في الاعصاب وسوى تعقيد
في الازمة .

ومن بعد ذلك لا بد من معالجة القضية الاساسية : مشكلة التعليم
ومشكلة الحكم لانهما متلازمان لا تحل الواحدة دون حل الاخرى .

الرئيس : اشكر الاستاذ مغيزل .
الكلمة الآن للسيدة ناهية غلمية .

السيدة ناهية غلمية : حضرة الرئيس . انني مع المعلمين بشأن زيادة المعاشات . لكنه
كان على المعلمين ان يشعروا بهذه الاوضاع الحاضرة . ويشعروا مع الاهالي
كمان بهذه الاوضاع الاقتصادية والسياسية . وانا اطلب من الحكومة ان تزيد لهم
معاشاتهم لكن تطالبهم بالاضرار التي لحقت بالاهالي والتلاميذ باعادة سنتهم

المدرسية ، لأن يعتقد انهم تقريبا ، ايضا خسروا السنة المدرسية والاهالي
راح يتكبدوا مصاريف زيادة . وانا راح اطلع فيها معارضة وانه يجب ان يلاحقوهم
بالاضراب بسبب الاضرار الناتجة عنه خاصة وان اعادة السنة المدرسية ستكبد
الاهالي مصاريف ثانية لانه كان عليهم ان يتذوقوا شوى ويشعروا بالاضراب
الحاضرة ولو بدهم يخسروا قسم كبير من الزيادة لأن الحكومة عم توعدهم . فاذن
يجب ان نكون نحن كمان ايجابيين . كل شي سلبي فعلى الحكومة بدورها ان
تقاصص . كل شي سلبي مافي شي بيمشي في البلد اذا كل موظف بدو على
خاطره .

الرئيس : الكلام للاستاذ باسم الجسر :

السيد باسم الجسر : نادى ٢٢ تشرين .

سيدي الرئيس .

في هذه الندوة صدرت عن مسؤولين ثلاث ثلاثة ملاحظات خطيرة :
اولا - جاء عن لسان وزير التربية انه بالرغم من حججه البليغة والوطنية
قد صادف من قبل المضربين او المتوقفين عن العمل جوا من الرفض . وهذا يعني ،
واظن اني لا اضع في نم معالي الوزير مالا يريد ان يقوله ، وجود جوعدم ثقة .
ان جو عدم الثقة بين الشباب والطلاب وقسم كبير من العاملين في الحقل العام
او الخاص ان جوعدم الثقة بولنقلها بصراحة ، عدم الثقة بالدولة ، هي ظاهرة
خطيرة في هذه المرحلة التي نجتازها .

ثانيا - الملاحظة الثانية : هي على ما جاء على لسان مدير عام الشؤون
الاجتماعية حين قال انه في خلال سنتين حصلت محاولات لشن اكثر من ٢٠٠
اضراب وقد عولجت هذه الاضرابات بالحكمة وعلى الطريقة اللبنانية واستنادا الى
وطنية المضربين .

هذه ملاحظة خطيرة جدا ، وهذا يعني ان هناك اسبابا لأحداث

٢٠٠ اضراب في السنة او في السنتين . وهذا يعني ايضا ان عددا كبيرا من المواطنين غير راض عن اوضاعه . وما قوله بانها حلت على القضية اللبنانية فيوسفني ان اقول بانها هي جوهر المشكلة في لبنان . فهذه الطريقة العجائبية يجب ان تنتهي منها وان ننتقل الى الدراسة والتصميم .

ثالثا - الملاحظة الثالثة ، وليعذرني الدكتور زعرور ، فلقد قلتها له قبل ذلك وهي ان في جهاز الدولة حاليا ، وفي مستوى المدراء وروؤساء المصالح ، ولا اقول على مستوى جميع الوزراء ، بل على مستوى عدد كبير من الوزراء ، من الكفاءات التي استطاعت ان تعالج وان تحلل وان تتبصر روياء كاملة للمشاكل اللبنانية . ولكنها عندما تدلي بآرائها ونسمع باكثر من مدير عام واكثر من وزير يدلي بمحاضرات يحلل فيها ويشخص الداء ، ويكتفي بالقول انه لا يستطيع شيئا ، فهذا يعني ، ولي الحق بان اقول ذلك ، بان الدولة تعترف بعجزها في تنفيذ ما تريد .

اذن سيدى الرئيس نحن امام عجز من الدولة
وعدم ثقة من المواطنين .
وعدم رضى من عدد كبير من القطاعات .

امام هذه الظواهر الثلاث اعتقد ان لجنة التصميم العام ، وقد دعنا ، باكثر من اجتماع ، لمباشرة مهمة جديدة في لبنان ، وهي مهمة الدراسة او الشورة على النظام من داخل هذا النظام . فاملنا بان تواصل لجنة التصميم هذه الدراسات وهذه الاجتماعات وان تقرن ذلك بمشاريع قوانين وان تناضل لتنفيذ مشاريع القوانين هذه .

ولكني هنا ، واختم كلمتي بذلك ، ارجوان لا ياخذها عليّ الرئيس ، لا بد بان تكسب هذه اللجنة الثقة العامة ، وهي اهل لها ، ولا بد لكي يقترن عملها بالجدية من ان تلاحظ لدى الدولة بعض التجاوب . لذلك وان كانت السياسة

ليست هي اساس كل شي* ولكني اعتقد ان الخيار السياسي هو الالم في لبنان*
وكما قال المدير العام لوزارة التربية يجب ان يختار اهداف التربية ، وانما ما يعوقنا
من هذا الاختيار هي مشاكلنا الطائفية وغيرها *

اذن سيدى الرئيس كنتم قد تقدمتم في الاسبوع الماضي ، بعد مشاورات
استغرقت اسبوعا ، باقتراح للدولة بان تؤلف حكومة نصفها من قادة الراى العام
او قواد القوى الفاعلة او بعبارة اخرى : الشارع لسوء الحظ ، والنصف الاخر من
مفكرين او اختصاصيين يتولون معالجة الامور * واننا نحبذ هذا الراى لسبب
بسيط وهو انه اذا كان بإمكان الزعماء السياسيين ان يوحوا الثقة الى التجار
والاوضاع العامة في البلاد فبإمكان الشباب ان يوحوا الثقة الى القطاع الذى يعبر
عن عدم ثقتهم وهو قطاع الطلاب والمضربين الى آخر ذلك* ولكن يبدو ان هذا
الاقتراح لم يقترن ، حتى الآن ، بالموافقة * وارجو ان اكون مخطئا اذا قلت انه لن
يقترن بالتنفيذ * فاذا كانت لجنة التصميم لم تواصل اعمالها * واذا كانت الدولة
لم تاخذ بهذا الاقتراح الاولى للجنة التصميم لتنفذه * فليسج لنا ان نشكك في
هذه المحاولة الثورية لاحداث تطوير للنظام من الداخل قد تصطدم وستصطدم
بعقبات *

واذا كان ، بعد ذلك من اقتراح ، نظريا ثابت وعمليا صعب فاني سادلي
له * اذا كان من المتعذر تشكيل حكومة تحقق هذه الغايات فاني ادعو جادا
ان يعطى الحكم للنساء في لبنان لسبب بسيط لأن كل المنظمات التي ادارتها نساء
قد نجحت في تحقيق مهماتها * بينما معظم الامور التي تولها الرجال قد باءت
بالفشل * وشكرا *

الرئيس : نشكر الاستاذ باسم الجسر *

الكلمة الآن للسيدة منيرة الصلح *

السيدة منيرة الصلح : صاحبة مؤسسة الامل للاولاد المتخلفين عقليا :

انا لمست في تربية الاولاد المتخلفين على ان الحل لمشكلة المعلمين وهم اخواننا واولادنا الحل السريع لذلك ، وتعلم الحكمة ولو من النملة ، في زيادة رواتبهم . والاقتصاد يكون من عدم ارسال بعثات عديدة الى الخارج وقد مثل لبنان وراح الى اميركا وافريقيا من مجلس النواب . انا افكر انهم يستطيعون ان يحذفوا ٦٠ واحد رايح ويقتصدوا . ان السفير يمثل . ويقتصدوا ويعوضوا على المعلمين المساكين اللي رواتبهم في ناس منهم ما بتساعد انه يعيشوا عيلة . وتاني شغلة انا اشكر مدير التربية الذي كان يحكي بالم عن التربية العامة وعن النشء اللبناني حتى لمعالجة هذا نرجوانه يكون ناس مخصصين في التربية والتعليم يلقوا محاضرات في التلفزيون اللبناني والندوات تزيد في الاحياء اللبنانية لتوجيه الاهل يللي هني ماعما يعرفوا يربوا اولادهم بوجه عام . محاضرات توجيهية على التلفزيون والراديو حتى يعرف كل واحد يحافظ على حقه لان النار تحت الرماد في لبنان ، مابس المعلمين مش مبسوطه . انا كذلك مش مبسوطه ، لان انا عندنا لجنة لمدارسنا ، مجلس امناء توزعنا بالتلفزيون . ما قبلونا ان نحكي لانهم لا يريدون ان يفتحوا الموسم بمتخلفين . احصاء تقدمنا بدراسة للاحصاء ، الاحصاء لا يكلف الدولة ولا شي . ما حدا رد علينا كل شي ماشي . لانم يكون بدرس ويعلم ومع ناس مخصصين .

الرئيس : نشكر السيدة صلح . عطوفة رئيس مجلس النواب لفت نظري بانه لم يذهب في اى وقت من الاوقات وفد الى الخارج من مجلس النواب مؤلف من ٦٠ نائب . ولكن يجوز من غير مراجع .

السيد منير ابوفاضل : نائب رئيس مجلس النواب :

جوابي للسيدة منيرة بان المجلس النيابي لم يوفد الى اية دولة من الدول ستين نائب . ولم يوفد الى اية دولة من الدول اكثر من عشرة نواب لباحثوا

الدول الاخرى في شؤون لبنان والشؤون الاخرى التي تهم السيدة منيرة .
اما فيما يختص بالمصاريف فاذا كنت تريد الاطلاع عليها فانا على استعداد
على ان اطلعك على جميع المصاريف التي يتكبدها كل نائب من دراهم المجلس
المخصصة الى المجلس او من جيبه الخاص . هذه الانتقادات التي توجه دوما
الى النواب يجب ان نكف عنها لانها انتقادات ليست في محلها . بل كلما
سقط انسان في الانتخابات يريد ان يعمل نائبا يتوجه بانتقادات الى النيابة
ونحن على استعداد ان نطلع السيدة على كل مصاريف المجلس . نحن نحارب
من اجل كل درهم يصرف تقديرا من اجل البقاء على ما يجب ان يبقى عليه وعلسى
مانحن موتمنون عليه .

الرئيس : السيدة نجلا صعب لك الكلام .

السيدة نجلا صعب : رئيسة المجلس النسائي اللبناني .

اتقدم من معاليك بالشكر الجزيل للفكرة الطيبة ان تشرك فيما هو
يخصهن كثيرا وكثيرا جدا . فالمرأة اللبنانية التي عملت في جميع حقول العمل
الاجتماعي من تربية واقتصاد وصحة هي المواطنة التي آمنت بحقها وبحق بلدها
ان يكون له السيادة التامة والاستقلال التام . فالمرأة هذه ، لا بد لي من ان
اتقدم لها بالشكر الجزيل لانها جاهدت منذ بدء القرن العشرين جهادا مريرا
لكي تؤمن التعليم ، الصحة ، الراحة للمرضى ، الامور الاقتصادية في البلاد ،
هذه المرأة هي جديرة بان يؤخذ رأيها كام ومواطنة وكروجة وكاخت .
فالمجلس النسائي اللبناني الذي يضم ٨٤ جمعية نسائية لبنانية مختلفة
الاهداف مثل اليم في هذا المجلس الكريم . غير ان المجلس ، اقول ذلك امام
عطوفة نائب رئيس مجلس النواب وامام معالي وزير التصميم العام ووزير التربية
ووزير الداخلية ، اقول ان المجلس النسائي اللبناني الذي يضم ٨٤ جمعية هو
بدوره منضم الى مجلس نسائي دولي الذي له الصفة الاستشارية في الامم

المتحدة والذي يدرس جميع الامور بطرق ووسائل مختلفة في تقارير واستعلامات وتحقيقات التي يبعثها بدوره الى المجلس النسائي الدولي ، وهو بدوره يقدمها الى الامم المتحدة . بذلك تكون الدراسات التي تتبع في المجلس النسائي اللبناني هي نقطة انطلاق من لبنان الى الراى العام العالمي الى الامم المتحدة . ولما كان في المجلس النسائي اللبناني توجد لجان تعالج التربية والصحة والاذاعة والاعلام والمواد الطبيعية وكيفية استعمال الموارد الطبيعية والاقتصاد العام ، فان بين هذه اللجان لجنة تعالج التعليم . وقد كلفت السيدة حامده الشيخ هبرى بتحضير دراسة بحثت آنذاك وارسلت الى المجلس النسائي الدولي واخذت بعين الاعتبار في الامم المتحدة .

الرئيس : نشكر السيدة نجلا .

الكلمة للسيدة توما .

السيدة هنرييت توما : اشكر الاستاذ كرم والاستاذ مغيزل والاستاذ جسر الذين وفروا كثيرا من الكلام عنا . والسيدة صلح كذلك . واريد ان اذكر السيدة صلح باننا لانريد شي ، شحادة مابدنا ، نريد حقنا . يللي الحكومة اقرت فيه ماعطونا ياه بعد . بعدين تشكرتوا المدارس الخاصة يللي رجعت عن الاضراب . نحنن ايضا في شهر كانون اعلنا اضرابنا وضاين اربع ساعات حيث شفنا حالة البلاد مش مظبوطة . راسا اوقفنا الاضراب لم نجد احدا يشكرنا . على كل حال نحنن لسنا معودين على الشكر . بس تاملنا انه بالقليلة بعد هذه الحركة التي عملناها انه يوجد وزير او مسوؤل يلاحق لنا قضيتنا ماتلاحقت القضية الا عندما اضرنا . والعاطفة انصبت علينا عندما اضرنا . بس لو بقينا ساكتين لما كان احد التفت الينا .

الرئيس : اشكر السيدة توما .

الكلمة للسيدة حامدة شيخ هبرى .

وقد قرأت الكلمة التالية :

انطلاقاً من تكليف مكتب المجلس النسائي اللبناني الذي يضم ٨٤ جمعية نسائية ان اكون مراسلته التربوية لدى لجنة التربية في المجلس النسائي الدولي الذي له الصبغة الاستشارية في هيئة الامم المتحدة وعلى ضوء الدراسات التي وضعتها عن امكانية مكافحة الامية في وطننا العزيز عن التعليم المختلط ومستوى التعليم في لبنان اتيج لي ان اطلع على واقع لبنان التربوي وما يعانيه من مآسي ومشاكل وعن نسبة الامية المرتفعة في المناطق المتخلفة، وانه رغم الجهود التي يبذلها المسؤولون في وزارة التربية الوطنية لتحسين الاوضاع فان المراجع المختصة تفيد في تقاريرها الى ان نسبة الامية في المدن تبلغ ١٤% وتحتكر بيروت حيوية لبنان الثقافي والتجاري والاجتماعي، وتثبتت هذه التقارير نفسها بان نسبة الامية في لبنان الشمالي وفي الجنوب وفي قسم من البيقاع تشكل نسبة مئوية اعلى بكثير، انما تتراوح بين ٧٥% و٩٥% وسيطر فيها اللانمو والتخلف والامية بين النساء في هذه المناطق مع الاسف الشديد نسبة شاملة.

اما الواقع التربوي فهو انه في مطلع العام الدراسي من كل سنة يواجه المواطنون مشكلة عامة مشكلة التجهيز والمستوى التعليمي : مدارس لا تكفي لاستيعاب عدد الافراد المتزايد واقبالهم على العلم بنهم، واخرى تشكو نقصاً في عدد المعلمين وفي نوعية بعضهم وفي التجهيزات اللازمة . قري محرومة يضطر اهلهما الى تكبد كلفة اضافية لتعليم ابناءهم، واكثر من ذلك ان غير المستوعبين مدرسياً في العمر الابتدائي يشكلون ٣٠% من مجموع الممكن استيعابهم في هذا العمر، ان ثبت من الاحصاءات ان ولداً من ثلاثة اولاد لا يذهب الى المدرسة، وواحد من ثلاثة يذهب الى المدرسة في العمر الابتدائي الطبيعي . وواحد من ثلاثة متاخر ولا يزال في المرحلة الابتدائية . فالمتأخرون في هذه المرحلة يشكلون نسبة ٣٨,٥% من المجموع.

وزيادة على ذلك تشير الاحصاءات الى ان على وزارة التربية تأمين ٣٠.٠٠٠ مقعداً جديداً في مطلع كل سنة للاولاد الواقدين للمرحلة الابتدائية . ورغم انه يوجد في لبنان سنة ١٩٦٨ الف مدرسة ابتدائية رسمية تضم ١١٥ الف تلميذ و٨٠ الف تلميذة فهذا يشكل نقصاً فادحاً في العدد الا انه لا بد من الاشارة الى ان المدارس الخاصة تسد فراغاً كبيراً من الذي تركه التعليم الرسمي ان انه يوجد في السنة نفسها ١٠٥٠ مدرسة ابتدائية خاصة تضم ٤٨٠٠ تلميذ و٤٣٠٠ تلميذة في صفوف الحطنة و١٣٠ الف تلميذ و١١٥ الف تلميذة في الصفوف الابتدائية وهذه المدارس الخاصة تتفاوت ايضاً في المستوى التعليمي والتجهيزي .

ان هذا الوضع يدعو للتامل من ناحيته التربوية او من ناحيته الاجتماعية والاقتصادية اذ انهما امران غير طبيعيين بشكل صارخ في وضع التعليم الابتدائي . ان المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بحاجة الى معالجة لانها تشكو النقص الالهم وتتردى في بعضها الاوضاع في كل المجالات من بناء وتجهيز مادي للصفوف ومستوى سيء في التعليم . ان هذه الاوضاع وما تشكله من خطر على مستوى التعليم ورغبة الاهالي الصريحة في التعليم توضح ان الطريق الافضل لرفع مستوى التجهيز المدرسي هي التطوير والتوسيع اذ ان عملية التعليم الرسمي لا يتنافى في واقعه مع متطلبات لبنان الاساسية .

ولا يمكن مواجهة التعليم الابتدائي ومشاكله دون الاخذ بعين الاعتبار قضية مكافحة الامية اذ انهما تؤمان . لذلك يجب العمل والقيام بحملة واسعة النطاق على الصعيدين .

اما نتائج الالتحانات الرسمية لسنة ٦٧-٦٨ فكانت كالآتي : السرتيفيكا ٤١٥١٠ × البريفيه ٢٨٥١٢ × بكالوريا قسم اول ادبي ١٢٥٢٤ × بكالوريا قسم اول علمي ١١٥١٤ × بكالوريا قسم ثاني فلسفة ٢٧٥٤٣ × رياضيات ٢١ × وهي شبه ضئيلة جدا ان دلت على شيء فانما تدل على قلة الانتاج التدريسي من قبل الاساتذة والطلاب معا وهدر في الوقت بسبب الغياب عن ساعات العمل الذي يمكن تقديره ب ٣٣ × .

ويمكن تلخيص الوضع التربوي بالنقاط التالية :

- نقص في المدارس التكميلية والابتدائية .
- حياة الفكر والمستويات تنطبق بالدرجة الاولى على المدن لاعلى الارياف حيث يجب اللجوء الى نوعية اجتماعية وتربوية شاملة .
- ثلث سكان لبنان يقطنون في العاصمة .
- توزيع جغرافي سيء للمدارس .
- نقص في المدارس الحكومية بالنسبة للمدارس الخاصة .
- تعدد المدارس الخاصة التي هي دون المستوى المطلوب .
- استعصاء المدرسة على جميع الطبقات بسبب كلفة التعليم .
- نقص في التجهيز المدرسي (لامكتبات ولا مختبرات وغيرها) .
- ثغرات خطيرة في التعليم المهني والتقني .
- عدم كفاية التربية الرياضية وعدم كفاية اختصاص العلم .

– التجهيز الصحي والترى مقبول في المدن ودون المستوى فسي
الريف والامية متفشية في النساء .

– تباين كبير في المستويات .

– ان لبنان اليم متنافر الشكل اجتماعيا لم يولف بعد جماعة متناسقة
والبلاد لم تدرك بعد نضج الديمقراطية الحقيقية .

وهذه بعض الاقتراحات الواقعية التي يمكن تطبيقها على ضوء هذه
الدراسة .

١– ان يتولى كل محافظ جمع القائمين ويطلب الى كل منهم ارسال
تعميم الى رؤساء البلديات والقرى والاحياء بان يضع كل منهم لائحة تتضمن
العدد الحالي للاميين في بلدته او قريته وعدد الاولاد الذين تتراوح اعمارهم
بين سنتين وخمس سنوات والاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات و١٢ سنة
وعدد الذين هم في المدارس الخاصة الرسمية في كل قرية وكل حي وذلك رغبة في
وضع احصاء دقيق ودراسة واقعية عن حاجة لبنان الى المدارس الابتدائية .

٢– انشاء مدارس ابتدائية في القرى تكون للاولاد في النهار وللبالغين
الاميين في المساء .

٣– ان الاحصاءات تشير الى ان ميزانية التربية الوطنية تبلغ ١٥ %
من مجموع ميزانية الدولة العامة وانها تنفق ٦٠ % منها على المدارس الابتدائية
الرسمية وتساعد المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بـ ٢٠ % فيكون مجموع ما تنفقه
هذه الميزانية على المرحلة الابتدائية ٨٠ % فاذا مارفعت وزارة التربية ميزانيتها
العامة الى ٢٠ % من ميزانية الدولة العامة كما هي الحال في بعض البلدان
النامية واذا راعت ضبط ميزانيتها وتلافت الهدر من جميع النواحي تمكنت من جعل
التعليم الابتدائي الزاميا ومجانيا بالاضافة الى اقتطاع ٥ % من ضرائب الجمرك
والكعاليات وغيرها .

٤– تجميع المدارس في المناطق الريفية مع نظام لجمع التلامذة في
القرى بانشاء مدارس كبيرة للاستيعاب وتوسيع المدارس الموجودة القابلة للتوسيع
ووضع اتفاقية لتبادل التلامذة بين القطاعين الرسمي والخاص في المناطق النائية .
وفي الواقع يودى تجميع المدارس الى حل اكثر من مشكلة فهو يوفى من على الصعيد
الكبي وفرا اكيدا وهاما ٥٠٠٠٠٠ مقعدا جديدا وعلى الصعيد النووي يتيسر
المجال لتحسين التعليم ويوفر عدد المعلمين . فالتعليم الرسمي في لبنان يشكو
من تبعثر مدارسه بشكل يجعل التفتيش صعبا يسودها التراخي الادارى و يبلغ
التاخر المدرسي فيها اعلى نسبة . وفي تجميع المدارس يصبح التفتيش اكثر سهولة
ونظام ادخال الارشادات ممكنا ويصبح بالامكان تجهيز مدارس ابتدائية تربوية كاملة
بسهولة تتحقق فيها شروط ملائمة لادخار التعليم .

كذلك يجب تحسين جهاز التعليم الحالي بالامور التالية :

- ١ - توزيع افضل للهيئة التعليمية .
- ٢ - تقوية التفتيش ولا مركزيته .
- ٣ - تدريب جهاز تعليمي مختص وتنظيم دراسات تجديدية لهم .
- ٤ - تقوية التعليم الرسمي .
- ٥ - تغطية نسبة الاولاد الذين هم في سن الدراسة وليسوا في المدارس حاليا .
- ٦ - الطلب من اصحاب المعامل انشاء مدارس للعمال يدرسون فيها مساء ، وعند الظهيرة ويتعلم فيها اولادهم نهارا ويجرى ذلك بالتعاون مع وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونقابات العمال وارباب المصانع اسوة بالبلدان الراقية .
- ٧ - تحديد حاجات البلاد الى مدارس جديدة .
- ٨ - اقرار التعليم الالزامي الابتدائي المجاني لأن في ذلك عدالة اجتماعية وتوازن في توزيع المدارس على المناطق وتوازن في تعليم الاناث والذكور ان تبلغ نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية ٣٦ % .
- ٩ - وضع برنامج واسع لمكافحة الامية تشترك في تنفيذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية الرياضة والشباب للافادة من طاقات الشباب اثناء العطل والمخيمات الصيفية والافادة من الطاقات التطوعية على اوسع نطاق مع تجنيد الوسائل الاعلامية بجميع طاقاتها للتوعية والاثارة .
- ١٠ - تعزيز المراقبة الفعلية الشديدة على المعاهد الخاصة من اجنبية واهلية .
- ١١ - توحيد البرامج والكتاب المدرسي توطيدا للوحدة الوطنية .
- ١٢ - تطوير اساليب التعليم على الطريقة الحديثة وتنميتها بوسائل الاعلام واساليبه وحشد الوسائل الانسانية اللازمة لاستخدامها كالطريقة السمعية البصرية وادخال التلفزيون على المدارس للتثقيف .
- ١٣ - واخيرا وهذا امر في غاية الاهمية وهو رفع مستوى المعلمين من في مدارس القطاع الخاص والعام الى مستوى تعليمي صحيح ينطبق مع مستلزمات العصر .

وشكرا

الرئيس : اشكر السيدة هبرى . ويخاطب الرئيس السيدة الصلح قائلاً : الفت النظر بان باب المناقشة مقفول . واذا تكلم عطفوة الرئيس فلكي يوضح بعض النقاط الغامضة .
الكلمة للسيدة سلمان .

السيدة زهية سلمان : رئيسة جمعية رعاية الطفل اللبناني ، اللجنة الوطنية ليم الطفل ،
امينة سر المجلس النسائي اللبناني .

الحقيقة يسعدني ان اكرر الشكر والتقدير لهذه المبادرة البناءة . هذه المبادرة الجدية العاقلة التي مصدرها مواطن شرفه الشعب بتمثيله وبرهن هو بدوره على انه على مستوى هذه المسؤولية . هذه المبادرة في جمع الهيئات الاهلية مع الهيئات الحكومية ولا اريد ان اقول الهيئات المسؤولة ، لاني اعتقد ، مثلكم ، ان كل مواطن منا مسؤول ضمن امكاناته . هذه المبادرة هي رائدة لأنها تخلق جوا من المصارحة ، وجوا من المشاركة وخلق الثقة وتنميتها بين الدولة وبين المواطنين . فاذن اكرر شكرى وافتكر ان الكل يشاركوني فيه . ومثل ما تفضل الشيخ موريس ، ان هذا الاجتماع غايته بحث مشكلة اضراب المعلمين . وافتكر انه قد قيل فيه قسم كبير مما كنت اريد ان اعلق عليه . انا مثلك كمان آخذته انطلاقا لبحث امور تربوية عميقة . لاننا نحن بحاجة لبحث . لن اتكلم عن جميع الامور ولكي ساتشرف بتقديم الاقتراحات التي اعدتها اللجنة الوطنية ليم الطفل حول حقوق الطفل في التشريع اللبناني حول محو الامية وسوء التغذية حول الرعاية في سنوات ما قبل الدراسة والتي كان لها الشرف بانها حضرت مشروع لقاء تمهيدي لاقامة مجلس وطني للطفولة والناشئة راح اتشرف بتقديمه لكم لتراجعوه مع اللجنة المختصة . وكذلك عندنا بعض التوصيات حضرناها بعد حوادث ٥ حزيران فيما يتعلق بنظرة المجلس النسائي اللبناني الى ضرورة اعادة النظر في كل اساليبنا التربوية . وساقدمهم بعد وقت قصير . وساقول كلمة اخيرة بعد ان سمعنا بيان الدكتور زعرور وبعدهما تحدثنا اليه سابقا لنقدم له هذه المذكرة ، اتساءل بالم ، بحسرة ، لما عندنا هؤلاء الشباب الآخذين المراكز المسؤولة الفاهمين الواعين المتحمسين كل هذه المشاكل مثل كل فرد منا . اصبحنا نحن يعني شوبيمعنا

ان نحقق كل هذه المسائل . وهذه النقطة المهمة التي اثارها الاستاذ
باسم الجسر وهيدى اللي اتنى ان يكون عندنا الجراة من حكام ومن مواطنين .
اننا نعرفها كلنا بس ما عندنا الجراة ان نحكيها . ولما انا بحكيها اورفيتي مراح
يكون لها اثر مثلما واحد مسؤول واحد حاكم في الدولة يحكيها . بقى انا
انا شدكم كمواطنة ، كام ، كسيدة نذرت حياتها ، يعني احبت لبنان على طريقته
الخاصة وان شاء الله تكون قد نجحت بطريقة ايجابية ، انه كل واحد من هـنـرـلا
الحكام يرجع لنفسه ولضميره ويسال نفسه هل انا عمل بعمل شي الذي يجب ان
اعمله وليس ما انا باخد الخطوة الاولى وبخلي الكل يتبعوني . ليش بدي انتظر
فلان ياخذ ما انا متله مسؤول . وشكرا مرة ثانية .

(وقد قدمت السيدة سلمان عددا من المطبوعات ونسخة عن مشروع
تمهيدى لاقامة مجلس وطني للطفولة والناشئة ادرج بالمستند المرفق
رقم ٤) .

الرئيس : اشكر السيدة سلمان .
الكلمة الآن للسيدة نجلا نصر .
السيدة نجلا نصر : امينة سر جمعية تهذيب الفتاة وحضانة الطفل .

الامع المعلم كيف لا وزوجي معلم . ولا لازم لاعادة الكلام بهـذا
المعنى . فشكرا لكل من تكلم بهذا المعنى . والآن لابد لي من ان اشكر
حضرة رئيس لجنة التصميم النيابية ومعاونيه وحضرات المسؤولين للاتاحة لنا بهذا
الجو الديموقراطي البرلماني ، طالبة من الله ان يبقى لبنان معافى وان يلهم
المسؤولين بان يخلصوا للبنان وان نبقي جميعا عائلة واحدة تضمنا الارزة .

الرئيس : شكرا للسيدة نجلا .
تتكلم الآن الدكتورة زاهية قدوره .

الدكتورة زاهية قدورة : رئيسة قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية :

سيدي الرئيس • سيداتي سادتي • اود ان اعطي بعض ملاحظات مختصرة جدا وقد يكون فيها افادة وقد لا يكون • انما بعد سماع الكلام اردت ان اوجز هذه الملاحظات وقد سبق وقلت بعضها في لجنة التصميم العام النيابية في جلسة سابقة •

اولا- ان ازمة الثقة الموجودة هي ازمة ثقة بين المواطنين انفسهم •
ثانيا- ان ازمة الثقة الموجودة هي بين المواطنين والدولة •
ثالثا- هنالك ازدواجية في الشخصية والهوية اللبنانية • كل ذلك يرجع في الاساس نتيجة للتضارب التربوي والحضاري في الدولة اللبنانية وهذا هو الاساس الذي يحتاج الى اصلاح ، الاصلاح الجذري في التعليم ابتداءً من المدرسة الابتدائية الى الجامعة اللبنانية وسائر الجامعات على ما اعتقد •
اقترح وضع مخطط من قبل لجنة التصميم البرلمانية ولجنة التربية البرلمانية والاستعانة باخصائيين في التعليم والتربية وفي سائر الاختصاصات لمراحل التعليم الجامعي كله ليصار الى دراسة المشاكل المتعددة الجوانب وتوضع الحلول على ضوء دراسات علمية •

الرئيس : نشكر الدكتورة قدورة •

الكلمة الآن للسيدة هيلين مقدسي •

السيدة هيلين مقدسي : مدام توما حكيت كافي عن قضية المعلم وعن سبب اضراب المعلم وفي كثير من المتكلمين ايضا دافعوا عن قضية المعلم الذي صار ينظر العالم هذا المعجم حيث انه يضرب اليوم • اشكرهم • وليس لي ان ازيد الا كلمة • الشيخ موريس على تصريحه مباح بالعمل قراته وشفنا الاحصاءات التي اخذها من وزارة التربية ونرجوه بعد الفكرة التي اخذها عن وزارة التربية بخصوص الرابورات والتقارير الطبية وعدد ايام العمل في السنة • وهذا يخلينا نقدم مطلبنا ثانياً من

وزارة التربية وهو تطهيرها من الذين ياخذون رابورات كثير وتطهير الهيئة التعليمية من الذين ياخذون رابورات طبية لاننا نحن ايضا نتالم كثير من ذلك . وعدد ساعات العمل وعدد ايام العمل كلها تقررها الحكومة والدائرة من عندنا وليس نحن . . كما اننا لانسمع بان نعطي لحالنا تقرير طبي . بالعكس المديرية عم تطلب منا نروح نتحقق من مرض شخص او معلم آخذ تقرير طبي من طبيب محلف . عم تعملنا " تحرى " يعني بعد شوى . بقا منطلب طلب زايد من مطالبنا لوزارة التربية وهو تطهير الهيئة التعليمية من العناصر الغير صالحة وهذا يكون اول مطلب عدا عن المطلب المادى الذى تقدمنا به .

الرئيس :

اشكر للسيدة مقدسي على الكلمة وعلى تفكيرنا بالبيان الذى ادلينا به . نحن حريصون جدا على وجوب تقييم المعلم ونحن نعتبر بان هذا الظرف وهذه الحالة كان يمكن خير . لانه سيفرض علينا ان نعيد النظر كليا فسي شؤون المعلم لأنه عندما اشبه مايقبض المعلم مقابل راعي الغنم نجد شيئا مخجلا .

الآن الكلمة الى معالي وزير التصميم العام الذى قبل الحضور ومشاركنا الاجتماع .

ومن واجباتي ان اعلن اذا كانت لجنة التصميم اخذت هذه المبادرات لتحقيق المشاركة فذلك لنبرهن انه لا توجد دولة من جانب وشعب من جانب آخر .

ومثلما قالت السيدة توما نشهد من الدولة شحادة لا بالحقل هذا ولا بغير حقول . الفضل كان بقسم كبير منه كان لمعالي وزير التصميم الاستاذ "ابوشوقي" ، محمد صفي الدين الذى بكل وداعة وبكل بساطة وبدون مايعمل وجاهة كبيرة ويفتح آراء كبيرة ، يحقق اكبر ثروة في وزارة التصميم المكلفة بالقيام بالواقع بالنظر في مجموعة من الأمور التي نشككي منها جميعا .

معالي الرئيس . بشأن الثورة ، يحق لي ان اقول بان معاليك ، عبر لجنة التصميم البرلمانية قمت بالفعل بثورة ، قمت بعمل تستطيع ان نعتبره تطورا للحياة البرلمانية في هذا البلد الذي اردت من خلاله ان تعالج مشاكلنا بصورة جذرية باعتبار اننا نحن دائما كنا نسمع اراء الشيخ مورييس المفيدة والمجدية . لكن مؤخرا هذه الانطلاقة التي انطلقت فيها بلجنة التصميم وبهذا الجهاز التقني الذي اخترته وهذه الامور التي تعالجها ، ليس من شك بان ذلك احدث ثورة في البلد . وهي تنبه الناس الى امور كثيرة واتامل ان السلطات المسؤولة تاخذ بعين الاعتبار هذه التوصيات التي تصدر عن لجنة التصميم برئاسة الشيخ مورييس .

نحن فيما يتعلق بموضوع الساعة او في موضوع هذه الندوة الخيرة ، لاحظت ان اكثر من ٩٩ من الموجودين هن من السيدات . ولاحظت ان مناقشتهم كانت على الصعيد والمستوى المطلوبين . وبالفعل سمعنا المعارضات وسمعنا المواليات ، كما نسمع في المجلس .
موضوع الساعة : البعض فهموا من هذا الاجتماع انه لمعالجة موضوع اضراب المعلمين . والذي فهمته من معاليك ، ومثلما سبق وانطلقت من الماضي .
اول عمل عملته بلجنة التصميم البرلمانية كان لمعالجة مشكلة التربية في لبنان .
ونحن كوزارة تصميم ، دورنا : احصاءات ، درس ، تحليل الدرس ، وضع خطط وتخطيط الخ . . ونحن انطلاقا من هذه المهمة ، وضعنا دراسة عن التعليم الابتدائي في لبنان . هذه الدراسة مطولة ، لكنها مفيدة ومجدية وتتناول عدة مواضيع تتعلق بالتعليم الابتدائي والتكميلي في لبنان ، سواء في الحقل الخاص او في الحقل العام . وعلى كل حال فاني مستعد ان اضع هذا التقرير تحت تصرف معالي رئيس اللجنة حتى يرى الى من يريد ان يرسله . فلربما يمكن ان يكون هذا التقرير وثيقة مناقشة ايضا ، لانه في هذا

التقرير مفروض فينا كوزارة تصميم ان نتحسب للمستقبل . وهذه الدراسة تكون في الغالب بالاتفاق او بالاتصال مع وزارة التربية . ومدى التربية يمضي ايام كثيرة في وزارة التصميم لتخطيط هذه الدراسة وغيرها . وهذه الدراسة تتضمن امورا عن الحالة التي نعيشها سواء لجهة عدد التلاميذ بالقطاع العام او القطاع الخاص ، عدد المعلمين ، المستقبل في السنوات الخمس المقبلة ، ما يلزمنا من معلمين ، كيف يمكن ان تعالج قضية مستوى المعلمين ، كيف يمكن ان تعالج الامور كلها . وهي في كل حال هذه النقاط موجودة في التقرير ولا اريد ان اقراها عليكم ولكني مستعد ان اضع التقرير بين يديكم .

الرئيس : ارجو معاليك ان تقدم لنا ١٢ نسخة من هذا التقرير .

الوزير بتابع : اما الموضوع الثاني ، وهو يتعلق باضراب المعلمين . انا ليس عندي ما يزيد على مقاله زميلي وزير التربية في شرح القضية ومراحلها . لكن على كل لا يمكنني الا ان اجيب على بعض الملاحظات . وبهمني بصورة خاصة ان اجيب على صديقي الاستاذ عاطف كرم الذي كنت اتمنى ان يكون موجودا هنا الان والذي عرض القضية بالطريقة التي سمعناها جميعا والتي هي فعلا مطابقة للواقع لجهة مراحلها متى ابتدأت . وانا ليس بصدد كوزير في حكومة حالية مستقلة ان اقول ان الذنب ليس ذنبا ولكن ذنب الحكومة السابقة ، والسلطة مسـتمرة في متابعة صلاحياتها وتحمل اوزار من سبقنا . ولكن لي عتب على الصديق كرم واطالبه بكلمة صدرت عنه من حيث قال انهم اعلنوا الاضراب ولكن وقت اعلان الاضراب مرت البلاد بازمة الكل يعرفونها وضميرهم اوحى لهم بالعودة عن الاضراب . وانطلق من هذا الكلام ليقف موقف المدافع عن المعلمين وعن استمرارهم في الاضراب .

فانا اتمنى ان اسال سؤالا : لماذا هذا الضمير الذي حملهم ان يرجعوا عن الاضراب لم يحمل المعلمين الرسميين ؟ . وهنا اود ان اسال سؤالا اوجهه لمدير التربية عن عدد ابناء المدارس الرسمية الذين يتعلموا فيها ؟

فانا مررت بوزارة التربية وعندي فكرة عن هذا الموضوع . ولكن لا اعلم اذا كانت القضية قد تغيرت منذ ست او سبع سنوات حتى اليم بالنسبة لهذا الموضوع . فانا اسال اذا كان معلم المدرسة الخاصة في بحبوحة حتى ينتظر معلم المدرسة الرسمية لا يستطيع الانتظار ؟ هذا فيما يتعلق بهذه النقطة .

وهناك نقطة ثانية يستطيع الاجابة عليها الاستاذ محمد علي مكي امين سر نقابة معلمي المدارس الخاصة وهو رافق قضية درس هذا المشروع في المجلس وانا لا اريد ان يدخل المجتمعون والمجتمعات تحت تاثير جو خاص وهو ان هناك تقصير من الدولة ، لماذا لاتعطوهم ، لماذا تاخرتم عليهم . الموضوع معروف . فالحكومة نتيجة دراسات وطلبات اقترحت زيادة للمعلمين مثلما زادت لموظفي القطاع العام . طبعا نسبة الزيادة للمعلمين نسبتها اكبر من الزيادة للموظفين . وطبعا هذه الزيادة تكلف ليس اقل من ٣٠ مليون ليرة . والدولة لها موازنة ، والموازنة كما يدل عليها اسمها يجب ان تكون متوازنة بين النفقات والواردات . والواردات المالية الموجودة في الموازنة من مختلف بنود الواردات لاتتضمن الـ ٣٠ مليون ليرة . وجاءت الحكومة السابقة تفكر في زيادة بعض الضرائب لتغطي النفقات التي ستاتي عن الزيادة التي ستعطى للموظفين وللمعلمين . بدأت اللجنة المالية بدراسة هذا المشروع وكانت تستمع لاصحاب المدارس الخاصة ونقابة معلمي المدارس الخاصة ومن الجملة استمعت لبعض المدرسين الذي طالب بعض الحاضرين بوجودهم هنا . وهنا اتوقف لأقول انه ليس من الضروري وجودهم هنا لأنه ليس هناك مسالة مختفية ولكن هناك مشروع تقدم من الحكومة تقترح فيه زيادة للمعلمين ومقابل هذه الزيادة تقترح ضرائب معينة .

نحن نعيش في ظل نظام برلماني . ويعرف معالي الشيخ موريس الجميل ان الحكومة كسلطة تنفيذية لاتملك حق اجبار المجلس على انهاء المشروع خلال سبعة ايام . لذلك نحن نترك للمجلس او للجان المختصة الوقت الكافي لدراسة

هذا المشروع. حضر الاستاذ محمد علي مكي وراى باى طريقة يدرس المشروع وراى ان بعض الزملاء النواب كانوا ضد البعض الآخر في هذا المشروع . لذلك ، التصير ليس من الحكومة ، انما الظروف التي تعاقبت من ٢٠ يوما وحتى اليوم بسبب انه ليس هناك حكومة تستطيع ان تمارس صلاحياتها بل عبارة عن تصريف اعمال ، والمجلس لا يجتمع ، جاءت اللجنة المالية رغم هذا كله وانا اعلم ان رئيس اللجنة المالية كان يعقد جلسات متواصلة حتى انتهى امس من دراسة هذا المشروع . وهذا المشروع له مفعول رجعي وليس هناك ادنى شك كما قال الاستاذ عاطف كرم بان المفعول الرجعي للمشروع سيكون موضوع اعادة نظر من الحكومة وانا اقول هذا واتحمل مسؤوليته .

اذن ، ما هو الداعي ، وانا اتكلم هنا ليس كوزير او كنايب ، ولكن كمواطن واتساءل : الم يحن الوقت حتى يشعر معلمو المدارس الرسمية بهذا الظرف وينتظروا شهرا حتى تتجلى الامور . واذا وجدنا ان هناك فعلا تهرب من تصديق المشروع ومثلما يقال : " الخير ملحق والشر محقوق " . وانا لن اتناول موضوع معلمي المدارس الخاصة فقد يكون الاضراب حقا من حقوقهم ، وهذه النقطة عالجهما الاستاذ باسم الجسر من ناحية الشرعية والقانونية . ولنا بصدد التهديد بصرف ١٢ الف معلم . ولكن اختتم كلمتي في هذه الجلسة بان اناشد المعلمين واترجى من السيدات الموجودات هنا بالنسبة لكل واحدة منهن لأن الموضوع خطير بالنسبة لمستقبل النشء ، لأولادنا ولوضعنا وانا اتمل ان ياخذوا الموضوع من هذه الناحية على هذا الصعيد الواضح الصريح .

المشروع قدم ودرسته اللجنة المختصة ولم يبق الا ان يجتمع المجلس ويمكن للمجلس ان يصدقه غدا بمادة وحيدة . وهناك قول ورد : لماذا لاتنشر الحكومة المشروع بمرسم . وانا اقول هنا بصراحة ، وهذا ما يعرفه نائب الرئيس السيد عادل عسيان ، انه بالفعل المشاريع التي تاتي من الحكومة ويكون قد مضى عليها ٤٠ يوما وتنشر بمرسم تكون

موضع استنكار خصوصا مشروع من هذا النوع . ونحن نريد ان يكون هناك مشاركة
ان نتكلم بالمشاركة .

الرئيس : بخصوص المالية ؟

الوزير تابع : خصوصا ان هناك قضية الضرائب وعلى هذا الاساس قام فريق من النواب بانتزاع
تصريح من رئيس الحكومة بان مشروع القانون هذا لن ينشر برسم وسيترك للمجلس
حق مناقشته والتصويت عليه دون ان تاتي الحكومة وتضع المجلس امام الامر الواقع
وتقول له ان هذا المشروع قد مضى عليه ٤٠ يوما وان هناك تقصير منه . لسنا
انا اتمنى ان تفهم القضية على هذا الصعيد .

اما فيما يتعلق بالمشاكل الثانية فقد ترددت اقوال كثيرة وقيل اننا كلنا
نعرف الداء فلماذا لانعالجه وكلنا نعرف لماذا لانعالجه .
على كل حال انا اعتبر ان انطلاقة الشيخ موريس هي " اعقل وتوكل " وهي
لماذا لانتجرا ان نعمل العمل الثاني؟ اذن فلتكن الجرأة وارادة وليعمل العمل
الثاني مع العلم ان الكل يعرفون اوضاعنا . ولكن عندما يوجد اشخاص يتصدون
لهذا الموضوع وياخذون على عاتقهم مسؤولية العمل الذي يقتنعوا بانه لصالح
البلد والا سنظل نعيش بطريقة عشوائية وانا من راىكم بان نهاية كل هذا
الدمار .

الاستاذ محمد علي مكي امين عام نقابة المعلمين :

حضرة الرئيس . هناك عدة نقاط وردت ولا بد من توضيحها . ارجو
من الرئاسة ان تسمح لنا ببعض الوقت .
اولا - بالنسبة لقضية توقيف الاضراب الذي اعلنته نقابة المعلمين ؛
نحن في جو مصارحة . اننا لسنا ابطالا . وكما يقول المثل ؛ " مكره اخاك
لا يظل " . ذلك ان نقابة المعلمين كانت قد دعت لجمعية عمومية تعقد مساء

الاربعاء اى في اليم ذاته الذى اعلنت فيه حالة الطوارئ
نعرف ان الحوادث ستحدث
بالاخبار
واعية
يكن شرعيا والقرار لم يكن شرعيا
المسؤولية ، وهنا الفرق الكبير ما بين المعلمين في المدارس الخاصة الذين
ينتظمون في تنظيم نقابي ،
مثل هذا التنظيم
المسؤولية وينظر الى الاوضاع الوطنية من جهة والجانب الشرعي القانوني
فاخذ قرارا بتوقيف الاضراب

واقول بصراحة ولسنا في مجال المباحاة بالوطنية لاننا جميعا على قدم
المساواة في الموضوع على ما ظن ، لولا ذلك لاستمر معلمو المدارس الخاصة
باضرابهم مشاركين زملاؤهم في التعليم الرسمي
لما قاله الاخ الاستاذ عاطف وتفضل معالي الوزير وسال عن الموضوع

نقطة ثانية بالنسبة للاستمرار في الموضوع : ان المعلمين في المدارس
الرسمية كانوا قد تقدموا بمطالب زيادة في الرواتب والتغيير في ساعات العمل
وفتح القمة
تشرين الاول
العام لوزارة التربية فيما اذا موجودة هيئة اسمها هيئة التخطيط التربوي
اجتمعت مرارا ودرست هذه المطالب كاستشارة لم تكن مطلوبة منها
الضغوط ووسائل الاقناع الكثيرة توصل الجميع الى حد ادنى قبل به المعلمون
في المدارس الرسمية وهو الحل الذى ورد في مشروع القانون
في مشروع القانون هو حد ادنى مقبول
ابتداء من تشرين الاول ثم جمد الامر
وتوقف المعلمون في المدارس الرسمية عن متابعة اضرابهم ليتركوا للحكومة ان

تجعل ذلك بشكل مشروع قانون . ثم بعد ذلك اضريت نقابة المعلمين مطالبة بنفس الحقوق باعتبار ان هناك تساوى وكان ان احيل مشروع القانون في اواخر كانون الاول ومنذ ذلك الحين حتى اواسط نيسان لم ينظر في هذا المشروع على الاطلاق لاني المجلس النيابي ولا في اللجان . وكانت الحالة الى حد ما ، الحالة العامة في البلاد مقبولة . والمعلمون ليسوا مقتنعين بان هذه الفرصة التي هي عبارة عن اربعة اشهر هي فرصة كانت للدرس انها كانت فرصة ممتة تماما . ولو ان هذه الفرصة كانت حية متحركة لانتهى الامر . ولذلك عندما بدا الاضراب كان هناك ليس فقط اصرار على ضرورة زيادة الراتب بل كان هناك نوع من النعمة الخفية ، هذه النعمة التي جعلت المعلمين في المدارس الرسمية اولا ، وفي المدارس الخاصة ثانيا ، جعلتهم يصرون وربطوها في النهاية بنوع من الكرامة اذ ان المعلم يشعر انه مهمل وبان ليس له دور في المجتمع وان له ان يثبت وجوده قد تكون مناسبة تحت اسم زيادة رواتب .

ولكن فليؤكد حضرة الرئيس بان القضية ليست عبارة عن زيادة رواتب فقط انما هناك اشياء ثانية هذا ما نعتقد به في التعليم الخاص وبالنسبة لصادقاتنا الكثيرة في التعليم الرسمي اعتقد ان ذلك هو الشعور العام . فاخيرا وبعد عدة اسابيع لم تنته اللجنة المالية من درس هذا المشروع . والبارحة بالذات فوجئنا بان لجنة فرعية من اللجنة البرلمانية المالية اقرت اي ان اللجنة بكاملها لم تقرر . حضرة الرئيس . نريد ان تعرف الدولة ان المعلمين يفهمون وشكرا .

السيد منير ابوفاضل نائب رئيس المجلس النيابي .

حضرة الرئيس . ليس دفاعا عن المجلس او عن لجان المجلس . بل اردت ان اوضح بعض الامور القانونية . اولا ، المشروع اتى من الحكومة الى المجلس بصورة المعجل وهذا شيء

الفرعية . مثل مانعرف ان الشق الاول من المشروع درسته اللجنة بكاملها واقترته . بقي الشق الثاني والمتعلق بفرض الضرائب . والذي اعرفه ان اللجنة المالية اختارت لجنة فرعية واوكلت اليها امر درس هذه الضرائب وتعديل مايجب تعديله منها بالاتفاق مع الجهاز المختص في وزارة المالية على ان يكسون تقريرها نهائي لهذه الجهة ، بمعنى انه لا حاجة لاعادة عرض الشق الذي درسته اللجنة الفرعية على اللجنة العامة مجتمعة بل ان التقرير الذي سيقدم من اللجنة الفرعية هو الذي سيكون موضوع مناقشة في المجلس في اول جلسة يعقدها .

الاستاذ محمد علي مكسي :

ليست مناقشة ، لأنه لا يحق لنا المناقشة . لكن بعض التوضيحات :
اولا : لو ان ما أعلن البارحة من ان القرار او راي اللجنة الفرعية هو نهائي ربما كان الجوقد تغير بعض الشيء . اما كلنا نفهم ان اللجنة الفرعية تقدم تقريرا للجنة العامة . واللجنة العامة لانها لم تتنازل عن صلاحيتها ، بطبيعة الحال ، اما والقضية نهائية فالموضوع له اهمية . لكن ، هل كان هناك حكومة رابعة بعد حادثة المطار على ما ذكر لم يكن هناك من حكومة رابعة .

الاستاذ عادل عسيان : وزير الداخلية : حضرة الرئيس ،

ايها السيدات والسادة ، عندما امرنا حضرة رئيس لجنة التصميم ان نحضر الى هذا المجلس من اجل ندوة تقام للبحث ، لم يكن عندي اى علم في موضوع البحث . ولما جئت الى هنا بدأت استمع الى مختلف الخطباء الذين ادلوا بآرائهم وسالت حضرة رئيس اللجنة ما دخلي بهذا الموضوع وماذا تريدني ان اتكلم قال لي : البحث هو اضراب المعلمين ، المدرسة ، فنريدك ان تتكلم حول المدرسة والامن العام في الظروف الحالية .

بنظري كان من واجبنا قبل ان ننشئ هذه المدارس الكثيرة وقبل ان نعين هذه الاساتذة التي لا يحصى عددها في الوقت الحاضر كان من واجبنا بنظري ان نقرر ماذا نريد وان ننشئ مدارس دار معلمين تخرج منها العدد الوفير من الاساتذة الذين يمكنهم ان يقوموا بالاعباء والمسؤوليات على الوجه الصحيح . المعلمون الموجودون في لبنان في اغلبيتهم متخرجون من شهادة البريقة بكل أسف، والمتخرجون من شهادة بريقة لا يمكنهم ان يقوموا باعباء التعليم على الوجه الصحيح هذه طريقة اسجلها انا على نفسي وعلى حضرات النواب وعلى الحكومات المتعاقبة لاننا قبل ان ننشئ مدرسة يجب ان ننشئ المعلم . والمعلم ليس فقط عبارة عن موسوعة من العلم . يجب ان يكون ايضا موسوعة مسن الاخلاق. اذا توفرت الاخلاق الكريمة لدى المعلم تمكن من ان ينشئ نشأ صالحا . واذا لم تتوفر الاخلاق الكريمة لدى المعلم فمن الصعب ان ينشئ جيلا جديدا صالحا ويمكنه فقط ان يحمل تبعات ومسؤوليات المستقبل .

اننا في ما عملنا توصلنا لان نعين في المدارس اشخاصا ليسوا بذوى المستوى الرفيع . والرجل الضعيف في خلقه من شأنه ان يتأثر بكل الموجبات التي تمر به وفي احيان كثيرة وخصوصا في هذه الايام . وبلادنا اصبحت معشعشة باحزاب لا تمت الى مصالح البلاد بصلة . هؤلاء اثرونا كثيرا من جراء الدعايات المغرضة التي تقم ضد كيان لبنان وضد مصلحة لبنان وضد مستقبل لبنان . سمعتم جميعكم وقرأتم في الصحف البيان الذي ادليته في مجلس النواب عن الحوادث الاخيرة التي حصلت وهي حوادث مؤسفة جدا . تأثرنا منها جميعا وحاولنا تلافئها . ولكن شاء القدر ان تكون على الشكل الذي كانت فيه . ونحن ، اكرهنا ، اننا تأسفنا كثيرا لان نخسر عددا من الشباب من شباب هذه البلاد مجندل بالرصاص . ولكن لم يعترضهم الا لانهم ذات تيارات ليس في مصلحة لبنان الاعتراف بها. في لبنان احزاب كثيرة مأذونة لا مجال للاعتراض على وجودها، في لبنان احزاب غير مأذونة وهناك اعتراض على وجودها، يجب ان نمنعها بكل قوة ويجب ان لا نفسح لها المجال اذا كنا نؤمن اننا يجب ان نتجه يمينا او يسارا كسوفولين. فيجب ان ننفذ ما نؤمن

به لا ان نترك الامور على ما هي .اذكر انه ورد الينا عدد كبير من البيانات لا يحصى
عدها ممهورة باءضاهات كثيرة لاحزاب كثيرة وهذه الاحزاب تحاول بشتى الطرق ان
تتغلغل بين معلمي المدارس وتحاول بشتى الطرق ان تتغلغل بين طلبة المدارس
ايما انها منها انه خلال عشر سنوات يمكنهم ان يستولوا على النشء الطالع وان يحولوا
هذا النشء الى الاهداف التي يريدونها . اقرأ لكم اسما الاحزاب التي قرأت
بياناتها والتي نقلتها عن البيانات التي وردت الي من دوائر الامن العام . الاحزاب
التقدمية في المنطقة الغربية ، باسم الجبهة اللبنانية لمساندة حركة التحرير
الوطني ، اتحاد جامعة بيروت العربية ومجلس طلبة جامعة بيروت الاميركية ، الطلبة
التقدميين اللبنانيين ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ،
الشيوعيون اللبنانيون ، الجبهة التقدمية اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، المستقلون
اللبنانيون ، حزب البعث العربي الاشتراكي ولبنان الاشتراكي . هذه كلها اسما
وردت في البيانات التي وصلتنا من دوائر الامن العام لكنها مطبوعة تطلب اشياء
كثيرة . هذه الاحزاب تركها لملأ حريتها ، انا افضل بين الاحزاب المأذونة
والاحزاب الغير مأذونة ، وعندما اتكلم الآن اتكلم عن الاحزاب الغير مأذونة . هذه
الاحزاب كان لها اثر كبير بين معلمي المدارس ومعلمو المدارس كان لهم اثر كبير في
المظاهرات التي حصلت . انا لا اقصد كل معلمي المدارس ولكنني اقصد المعلمين
اللذين ينتمون الى هذه الاحزاب المتنوعة في لبنان . كان من الواجب على الحكومات
المتعاقبة منذ الماضي ان تمنع كل شخص من الانطواء الى اي حزب لبناني او غير
لبناني ذلك لان المعلم يجب ان يدخل قاعة التدريس وهو خالي الفكر من العصبية
الحزبية حتى يتمكن من ان يلقي النشء الطالع العلم الصحيح وليس العصبية الحزبية ،
ليس العواطف الحزبية ، يعني ان لا ينمي العواطف الحزبية التي لا نريدها في لبنان
والتي لا يريدها الحاكمون في لبنان والتي لا يريدها الشعب اللبناني . وهذا امر
مخالف للقانون وهذا امر ما كان يجوز للدولة ان تتراخى به ولا يجوز للدولة ان تتراخى
به في المستقبل . ان المسؤولة ملقاة على عاتق وزارة التربية الوطنية ، وزير التربية
الوطنية يجب ان يتقدم من مجلس النواب بمشروع قانون يطلب فيه الصلاحية المطلقة

بأن يعزل كل استاذ مدرسة منتبى الى حزب من الاحزاب ، اى حزب من الاحزاب ، هذه طريقة يجب ان تتبع ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى اندفع اخواننا اساتذة المدارس وطلبة المدارس مع الفدائيين واندفعنا جميعا مع الفدائيين وهدفنا الاساسي كلبنايين ان نعمل كل ما في استطاعتنا لاجل استعادة ارض الوطن السليب التي تسمى فلسطين فلبنان كان ولا يزال العامل الرئيسي يندفع بايمان واخلاص وجرأة في سبيل الدفاع عن فلسطين . هو لاء* الاساتذة ليسوا بالحماس اكثر من غيرهم الا انهم ارادوا ان يصعدوا هذا الحماس مدفوعين من المؤسسات والمنظمات التي ينتمون اليها ، فالمؤسسات والمنظمات التي ينتمون اليها لا يهتمها مصلحة لبنان يهتمها تمزيق لبنان وتشتيت لبنان وازالة الوحدة اللبنانية . ولبنان بحالته الحاضرة ، يعتبرونه قذى في عيونهم لان لبنان بما ينعم به من رخاء ومن حرية ومن مجال يستقبل فيه سائر اخواننا الذين اضهدوا في هذه الدنيا جميعها وفي دنيا العرب ايضا . هو لاء* يعتبرون ان لبنان يجب ان يزول . عاطفتهم نحو الفدائيين لا تقل عن عاطفتنا والعمل الفدائي يجب ان يسير وفقا لمخططات مدروسة وصحيحة تتمكن بواسطتها من ان نخدم عملية الفداء* ونخدم القضية الفلسطينية ، لا ان نمزق لبنان ، لا ان تمزيق لبنان لا يعود عليهم بالخير ولا يعود على القضية الفلسطينية بالنفع ، ولا يعود على احد بأى ثمرة ترجى .

ايها السادة نقول ان لبنان بلد اشعاع يوجد في لبنان نيرة تشع على الدنيا بعلمها ومعرفتها ولكن حقيقة لبنان انه متخلف ، انه متأخر ، ان الاكثية فيه ما تزال أمية ، وان المطالب التي يطلبها اللبنانيون ما تزال مطالب املاء بطونهم في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية توظيفهم وهذه آفة من الآفات الموجودة في الحكم اللبناني . والحكم اللبناني يجب ان يتخلص من هذا الواقع ولا يمكن ان يتخلص من هذا الوضع الا اذا اتبع عدة امور . والامر الاول في نظري هو التعليم الالزامي ، والتعليم الالزامي من الواجب ان يقر قبل هذا التاريخ بكثير . ولقد تقدمت منذ ٩ اشهر او ثمانية اشهر بمشروع قانون يعرفه مدير المعارف ارفقته ايضا بقانون وضع ضريبة على الاهلين حتى تتمكن

من ان ننفذ هذا القانون ، طبعا على مراحل وليس على مرحلة واحدة لانه فسي
الدرجة الاولى يوجد لدينا نقص في عدد المعلمين . وكما ننتقي المعلمين لاءننا
اخذناهم من مستوى غير رفيع فاذا لدينا نقص في المعلمين وهذا يحتاج الى
وقت ولذا كت اعتبر ان اهم عمل يجب ان تقوم به وزارة المعارف واهم عمل يجب ان
تقوم به الدولة هو انشاء عدد من دور المعلمين حتى نتمكن من ان نحضر جيلا
جديدا من المعلمين مدرب ومهيا التهيئة الصحيحة ليتمكن من ان يقوم بهذا الواجب
على الوجه الصحيح . ومن ثمة انا اعتبره وليس لي السيدات المحترمات وكثيرات منهن
يخفن على اولادهن يعامل العاطفة انه لا يمكن ان يكون لبنان بدون تجنيد اجباري
مهما كلف الامر لا يمكن بصورة من الصور التجنيد الاجباري هو تربية ، هو تهذيب ،
هو نظام ، هو توجيه صحيح ، هو توعية ، هو رفع مستوى الانسان ، هو تحمّل
المسؤولية ، فيجب ان نعمل كل جهدنا بدل من ان تشتري السيدة ١٠ فساتين
ليكونوا فستانين كما هو الحال في اميركا وبدل من ان يأكل الغريب خمسة اشكال على
مائدتهم فليكتفي بشكل واحد وبدلا من ان تشتري قنينة العطور ب ١٠٠ او ١٥٠ ليرة
وعلبه البودر كريستيان ديور فلنستغني عن هذه الاشياء ولننتشف كما يتقشف غيرنا .
انظروا الى ميزانية اسرائيل ٧٠٠ مليون ليرة ميزانية وزارة الدفاع ٠ ما هي ميزانيتنا ؟
يجب ان نخجل من انفسنا وان نخرج من مركبات النقص ونسير في الطريق الصحيح
وفي نظري لكي نحافظ على لبنان يجب ان نلغي الطائفية انا او من ان بقاء الطائفية
في لبنان يضر بجميع اللبنانيين ، يضر بالمحرومين من حقوقهم فإزالة الطائفية امر
ضروري وواجب صهر اللبنانيين في بوتقة واحدة يمكن اللبنانيين من الحفاظ على لبنان
ويمكن لبنان من ان يسير بخطى تقدمية صحيحة . هذا امر جوهري وضروري ومهم
وانا على استعداد في اول فرصة من ان اتقدم في مجلس النواب بهذا المشروع حتى
يصوت ويقرر في اقرب قرصة وقد لا يلاقي هذا المشروع استحسان الحاكمين ، وانا لا اشك
في ذلك ، وقد لا يلاقي هذا المشروع استحسان بعض افراد اسر من مختلف الطوائف ،
ولكنه سيلاقي استحسان الاكثية الساحقة من الجمهور في لبنان ، وانا اعتقد لكي نخرج
من مركبات النقص التي نحن فيها ، من واجبا ايضا ان نضع برنامجا تقديما لان الشباب

الطالع الذين يتأهبون للخروج للحياة العامة يرون ان الحاكمين متأبطون بكل شيء وراغبون بأن تبقى الحالة على ما هي عليه من التأخر والانحطاط حتى يتمكنوا من ان يحكموا • يا سادة، نحن في هذه الدنيا يجب ان نعيش مع الدول الراقية ، يجب ان نزيل هذا التخلف عنا ، يجب ان نفتح المجال للاجيال الطالعة حتى نشترك في الحياة العامة في المستقبل القريب او البعيد ، يجب ان ننصر بعضنا ببعض حتى نتمكن من ان نحافظ على لبنان وحتى نتمكن من ان نرفع مستوى لبنان • اننا اذا عملنا كل ذلك تمكنا في المستقبل القريب او البعيد ان نصل الى امانينا الكاملة • شكرا لكم •

الرئيس :

الكلمة الاخيرة لك مدام، ونرجوكم بوصفك رئيسة الاتحاد كله ان تقفي مع الدكتور كمال بحصلي بما يختص بالقطاع العام ومع الاستاذ حليم طريه الاستاذ بالحقل الخاص لتجهيز وثائق المناقشة التي ستوصلنا الى التوصيات التي سنرفقها الى المراجع المختصة التي سنحارب من اجلها • لكي اعطي الكلمة قبل الاخيرة للاستاذ زعرور •

الاستاذ زعرور - مدير عام وزارة التربية •

حضرة الرئيس • اشكرك للحوار الذي جرى داخل الندوة النيابية مثل ما قالوا كتار من الخطباء هنا مركز الديمقراطية وانا اتأمل من المعلمين الذين يعطون صفوف تربية مدنية ويعلموا اسس الديمقراطية وممارسة الديمقراطية ويطبقونها بالفعل اي نناشدهم باسم الحاضرين بتعليق الاضراب ليتسنى للمجلس النيابي الممثل للديمقراطية في هذا البلد ، الممثل للنظام الذي ننتقده ان نحافظ على هذه الديمقراطية وان نعطي لكلمة ديمقراطية معنى جديد، وسمعت قضية المساواة ، كل الاولاد بلبنان متساوين وجوابا على سؤال معالي الوزير محمد بك صفي الدين هل الهيئة التعليمية الرسمية ترسل اولادها الى المدارس الرسمية ؟ استطيع ان اجاب

بأن نصف اللبنانيين ونصف الهيئة التعليكية الرسمية لا تؤمن بالمدارس الرسمية وبالتالي اذا كان هناك ضررا على الاولاد ؟ ليس هنا ضررا . اذا كنا في الواقع نؤمن بالمساواة فلنساوي الاولاد على نفس المستوى وعلى نفس العقلية وثالثا كان طلب من الهيئة التعليمية ان تتفضل على المنصة ونحن كلنا لا نفضل انفسنا عن الهيئة التعليمية سواء كان ادارة او حكومة او مسؤولين لان كان هناك اجماع ان المعلمين هو قالها الشيخ مورييس الجميل ان الرواتب مزرية والرواتب مدرسة عندما يكون هناك اجماع على المبادئ حتى عندما يظل هناك اختلاف على الطرق، يجب ان يكون هناك تجاوب وطني خصوصا مثل ما شرح عادل بك عسيران لخطورة البلد لخطورة مصير البلد ، لاستمرار البلد الذي نحن نريد ان نعيش فيه كي لا نصبح لاجئين واي بلد سيستقبلنا ؟ نحن نستقبل كل الناس عندما وفدا سنفتش عن مكان يستقبلونا فيه اذا كان هناك رفضا متعمقا نحن كلنا مستعدين ان نحافظ عليه .

المساواة: جلا صعب :

سيدي الرئيس على اثر هذا التلاقي بين الرجال الرسميين والاساتذة وممثلي الرأي العام بلور قضية اضراب المعلمين ولما كان هناك تقارب بين المواطنين على الصعيدين الرسمي والشعبي بموقنعة منا ان كلا الفريقين يهتم جدا قضية الطلاب، انني مؤمنة ان الحكومة سوف تقم بوعدها، وان الاساتذة سيعودون الى عملهم مع ايماننا الصميم بعدالة قضيتهم، ونعتبر ان تعليقهم الاضراب هي بادرة وطنية نقدرها لهم كمواطنين واعني مسؤولياتهم في الظروف الراهنة ولا اريد ان اختم كلمتي دون ان اتوجه ايضا من السلطات بضرورة الاسراع والتنفيذ تقديرا منا لعدالة القضية. ولا بد لي من التعليق على ما تفضل به معالي وزير الداخلية ان تفاعل الدعايات وغياب ضبط النفس وتحكيم العقل، هذا الغياب يفسح المجال لبلبله عميا تشوب نشاطه المبذول شي من التسرع فيتسم بالحرية المرتبكة اكثر منه بالفاعلية ان ولاء المواطن للمصالح الشخصية والمآرب والعنعنات الخاصة يقطع الطريق على الولاء المنشود للوطنية ووعي مسؤولية المواطنة الصحيحة وواجباتها . كما انه خطر داهم على التنمية المرجوة

والتقدم المنشود والاستقرار والاستقلال الذي نحن بصددها. فاذا لا بد من ولاء
وطني صحيحي واستنهاض المواطنين والرسميين باعتماد خططنا من النشاط
المتكامل الطويل الامد والقصير الامد وان هذا الامر ملح جدا ويفرض على المواطنين
حملة على السماء في سبيل لبنان وهذا ما اتناه من الاساتذة الكرام وانني
بوصفي رئيسة للمجلس النسائي اللبناني الذي يشتغل في جميع القطاعات من
تعليمية وتربوية وصحية واجتماعية انني اتقدم من حضرات من يمثل الاساتذة بطلب
التعاون بيننا وبينهم منهم اولادنا واقرباؤنا واخواننا ونحن مستعدون لكل خدمه
وكلنا مقدرين للمثل الذي يقول : " من علمني حرفا كت له عبدا " فانتم اسباب
في هذا البلد ولكم كل الحق ان تتمتعوا بما ترغبوا وما تطلبوا .

الرئيس :

سيدة نجلا اذا اردت ان تقولي بأى صفة تكلمت اسمك وصفتك

السيدة نجلا صعب :

اني تقدمت بهذا الطلب من الرسميين الموجودين هنا ومن معالي الوزير
الشيخ موريس الجميل رئيس لجنة التصميم ومن سعادة وزير التربية ومن الاساتذة ومن
الحاضرين من كل الفئات وان نصل الى حل وتعليق الاضراب بشرط ان تقوم الفئات
المسؤولة الحكومية بتلبية طلبات الاساتذة والاسراع بالتنفيذ بصفتي رئيسة المجلس
النسائي اللبناني الذي يضم ٨٤ جمعية نسائية في لبنان - نجلا صعب .

ورفعت الجلسة

مستند رقم (1)

اقتراحات

- ١ - ان تعين المواضيع التي يجب ان تبحث .
- ٢ - الرجاء ان يوجه الشيخ موريس الى كل من الموجودين ان يعد من يريد منهم دراسة مكتوبة مستفيضة في هذه المواضيع المعنية .
- ٣ - ان تعين جلسة مقبلة لتقديم هذه الدراسات .
- ٤ - ان يعين بعدئذ لاصحاب الدراسات الحسنة وقت
لمناقشتها .

زاهيه ايوب

كيف نشأت الازمة الحالية ؟

- ١ - عدم انصاف الفئة ذات الرواتب المتدنية، (اعطت الدولة زيادة لاساتذة التعليم الثانوى تتراوح بين ٣٠% و ٤٠% على الراتب عام ١٩٦٦ و ١٩٦٨ واهملت معلمي المرحلة التكميلية والمرحلة الابتدائية) .
- ٢ - المعاطلة والتسويف منذ ١٩٦٦ او ربما قبل هذا التاريخ
- ٣ - تصريحات بعض المسؤولين وتخوف المعلمين من نزع صفة المفعول الرجعي من المشروع .
- ٤ - تأخر اللجنة المالية بدرس المشروع (وربما لاسباب روتينية ٠٠)
- ٥ - عدم استصدار المشروع برسم في حين ان القانون اعطى الحكومة هذا الحق منذ ١٧ نيسان ١٩٦٩ .
- ٦ - ضريبة التعليم قد نفذ جزء كبير منها .
- ٧ - الحل ؛ احالة المشروع الى المجلس النيابي الكريم في اسرع وقت ممكن للنظر فيه في اول جلسة صالحة لذلك .
- ٨ - من الآن فصاعدا يجب الاهتمام الجدى والسريع بوضع الخطة التربوية الشاملة .

عاطف كـم

محمد علي مكى

رئيس نقابة معلمي المدارس الخاصة

امين عام نقابة المعلمين

اقتراح الاستاذ الياس سلامه فيما يتعلق بكيفية انصاف المعلمين الرسميين على صعيد الدخل

مكافأة انتاج بدلا من زيادة ثابتة

الراتب الشهري الخاضع للتدرج هو لقا، تأمين تسعين ساعة عمل في الشهر على ثمانية اشهر .

يعطى المدرس بالاضافة الى ذلك :

مكافأة انتاج عن كل ساعة عما زاد عن الستين ساعة في الشهر على ان يكون معدل المكافأة تصاعديا مثلا :

١ - ٦٠	الستون ساعة الاولى	لا مكافأة
٦٠ - ٨٠	العشرون ساعة التالية	مكافأة قدرها ليرة عن الساعة
٨٠ - ٩٠	العشر ساعات التالية	مكافأة قدرها ليرتان عن الساعة
٩١ - ١٠٠	العشر ساعات التالية	مكافأة قدرها ٣ ليرات عن الساعة

لا يسمح باكثر من مائة ساعة تدريس في الشهر .

تحسب ساعة المناظرة بمعدل نصف ساعة تدريس .

ساعات المداومة اثناء الاضراب لا تحسب .

يعطى معلمو المدارس الكائنة خارج بيروت وضواحيها علاوات على الشكل التالي :

١٠ × عشرة بالمئة علاوة على المكافأة للمعلمين في مراكز المحافظات والمدن الساحلية من طرابلس الى صور وعلى بعد بين ١٠ و ٢٠ كيلومتر من بيروت .

٢٠ × عشرون بالمئة علاوة على المكافأة للمعلمين في بقية المناطق .

يحدد مقدار المكافأة ومقدار العلاوات بعد استشارة مختلطة من ممثلي الحكومة وممثلي المعلمين .

فوائد المشروع : حث المعلمين على زيادة العمل مقابل زيادة دخلهم وتطهير الهيئـة

التعليمية من المعلمين المتقاعسين . انصاف المدرس الصالح فقط دون سواء .

حث المعلمين على عدم التهافت على بيروت والمدن والبقاع في الريف .

- التخفيف عن صندوق التقاعد وتعويض نهاية الخدمة .
- منح الهيئة التعليمية فرصة تحمل مسؤولياتها وذلك بالاشتراك في تحديد المعدلات .

ملاحظة : عرضت الفكرة على بعض المدرسين المضرين فابدوا تقبلا لها واعترفوا بانه من العدل ان يعطوا شيئا من النشاط في مقابل الزيادة التي يحصلون عليها .

الياس سلامه

مشروع تمهيدى لاقامة مجلس وطني للطفولة والناشئة

تعريف : الطفولة والناشئة : هي الاجيال القادمة التي بطاقتها وامكاناتها ومفاهيمها وحركتها ستقرر مصير الوطن في استقراره واستمراره . وهي طاقة انسانية تتركس في سبيلها موارد المجتمع وثروته اليم فتغدو طاقة انتاجية تعطي اضعافاً مضاعفة .

تمهيد : التخطيط للطفولة والناشئة هو مشاركة المسؤولين والعاملين والمتطوعيين لايجاد السبل والاساليب للعمل معا في سبيل الاجيال القادمة . وهذا التخطيط يتناول الجهود المجتمعية لاشباع حاجات الطفولة والناشئة وتلبيتها من جهة والمتطلبات المجتمعية التي لا بد للاجيال القادمة ان تأخذ دورا في تعزيزها وتقديمها . ولهذا فان مفهوم التخطيط للطفولة والناشئة يجمع بين مقومات الرفاهية والرعاية من جهة ومقومات الانتاجية في الناشئة التي يجب صقلها وتحريكها والاستفادة منها في عملية التطور والتنمية المتكاملة ومستقبل المجتمع كوحدة .

الاتجاهات المدنية حول الطفولة والناشئة :

لا بد للمسؤول عن التخطيط في سبيل الطفولة والناشئة ان يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة والتجارب الحيوية التي يحركها العلم والفكر من جهة، وتقومها التجارب والخبرة في ميدان العمل من جهة اخرى . وفي هذا المجال نولي الاهمية كما يلي :

- ١ - الاعتراف بقيمة الطاقة الانسانية ومرتبها في الحركة الانتاجية .
 - ٢ - تأكيد نظرية الشمول والتكامل بالنسبة لقواعد النمو والتطور عند الانسان .
 - ٣ - الاعتراف بوجود فئات محتاجة ومهملة من الاطفال والناشئة واهمية كشف هذه الفئات والتعرف عليها على مسببات اهمالها واساليب حمايتها وتقديمها امكاناتها في الحركة الانتاجية .
 - ٤ - توضيح خطوط الانماء القومي وربط العناصر الاقتصادية والاجتماعية بصورة عملية تولي تحضير الناشئة لدورها الانتاجي عناية خاصة .
- واوضاع الناشئة في البلدان النامية تتميز بشوائب من النقص والحرمان لهذه الفئات وانخفاض امكانات التكيف والتجديد وعدم القدرة على الاسهام في تحقيق اهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

تأليف المجلس ومقياس التمثيل :

على المجلس الوطني للطفولة والناشئة ان يضم ممثلين عن :

- الوزارات والمصالح المستقلة المعنية .
- الهيئات الاهلية التي تعتنى بشؤون الطفولة والناشئة .
- اخصائيين وباحثين مستقلين عن الهيئات الرسمية والاهلية .

بالنسبة للدوائر الرسمية ، على التمثيل ان يتم حسب الشروط التالية :

- التكليف الدائم لمدة معينة من الزمن من قبل الوزارة او المصلحة .
- ان يكون المكلف من حملة الشهادات الجامعية في ميدان الطفولة او من يبرز مفاهيم جديدة بالنسبة للتخطيط والعمل . والمشكلة تكمن حكماً اذا كانت هذه المجتمعات قادرة على التوفيق بين مؤثرات التطور الصناعي وما يصاحبه من تحضر والتغيير الاجتماعي الذي يعيشه هذا المجتمع وواقعه الحضري والتربوي .

اهداف المجلس الوطني :

على المجلس الوطني ان يقوم بتحديد معالم حاجات الطفولة عن طريق تقييم شامل وعلمي لتلك الحاجات تستنفر للقيام به كافة الاجهزة الرسمية وغير الرسمية التي بإمكانها الاشتراك بالموضوع بطريقة فعالة . ويتلو ذلك وضع سياسة وطنية اساسية للنهوض بشؤون الطفولة تدعمها التشريعات والتنظيمات المناسبة وتؤيدها السلطة على اعلى المستويات ، وتتحول في مرحلة اخيرة السياسة الاساسية المشار اليها الى مشاريع حية تبلور حولها اهداف تلك السياسة ، ويعتمد في تنفيذها على كافة الموارد المتوفرة محليا ودوليا .

وعلى المجلس الوطني خلق جو ملائم والتزام من قبل السلطة والمؤسسات الاهلية للطفولة والناشئة نظرا لاهميتها لمستقبل البلاد من جميع النواحي : الاجتماعية ، التربوية .

موجبات المجلس الوطني :

لما كان علم النفس الحديث قد برهن بطريقة علمية بان اعداد الطفل يتم على مرحلتين اساسيتين :

- ١ - من سنة الى ثلاث سنوات
- ٢ - من ثلاث سنوات الى ست سنوات .

ولما كانت المرحلة الحياتية الثالثة بين السادسة والعاشرة مهمة جدا لتكوين الفرد من ناحية اعداد شخصيته واجتماعياته ، وبالتالي تكوين مجتمع الغد ، كان علينا لزاما خلق الاطار الضروري لتكوين وتكييف رجل الغد على اساس علمية متينة وفعالة .

اصحاب الخبرة في هذا المضمار :

- علم اجتماع
- علم نفس
- تربية
- تشريع
- رعاية اجتماعية

بالنسبة للهيئات الاهلية :

- على الهيئات الاهلية ان تتبع الاسس العنوه عنها اعلاه بالنسبة لاشخاص ممثلها .
- على المجلس ان يستعين للقيام بجميع دراساته ومخططاته بعلماء فنيين اصحاب خبرة واختصاص .
- على رئيس المجلس ان يكون من اصحاب الاختصاص والكفاءة في حقل الطفولة والناشئة .

صلاحيات المجلس :

- وضع منهجية عامة للعمل ؛ تخطيط تربوي وصحي خاصة وبعد ذلك القيام بالدراسات اللازمة .
- تنسيق العمل في حقل الطفولة والناشئة بين جميع المؤسسات الوطنية .
- تنظيم دورات اعدادية للعاملين في حقل الطفولة والناشئة .
- الاشراف الفني على دور التربية والحضانة وانشاء دور نموذجية .
- القيام باقتراحات تشريعية لحماية الطفولة الناشئة .

مالية المجلس :

- يمول المجلس بواسطة مخصصات الدولة له ، بواسطة التبرعات والهبات التي يقرر المجلس قبولها ، وبواسطة المساعدات من الهيئات الدولية .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام